الجمهورية التونسية

الاتفاق العالمي
بشأن الهجرة

التقرير الوطني الطوعي

لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة
5 - 8 مـاى 2026

الفهرس

مقدمة.....1

المحور الأول: المنهجية المعتمدة ومسار المراجعة.....6

المحور الثاني: السياسات المعتمدة والبيئة الملائمة.....8

المحور الثالث: ملخّص للتقدّم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتقييم التدابير المتّخذة للغرض 11

على مستوى السياسات القائمة على الأدلّة والتخطيط في مجال الهجرة وتماشيا مع الهدفين 1و3.....11

على مستوى النهوض بالهجرة المنظمة وحماية حقوق المهاجرين وتماشيا مع الأهداف 4- 5 -6-7-12-15-16-17- 18-22.....14

على مستوى الحدّ من الهجرة غير النظامية و تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تدفع بالأشخاص إلى مغادرة بلدهم الأصلي وتماشيا مع الأهداف 2-3-8-9-10-11-13-21.....18

على مستوى مساهمة الهجرة في التنمية وتماشيا مع الهدفين 19 و20 22

على مستوى التعاون الدولي والشراكات العالمية في مجال الهجرة وتماشيا مع الهدف 23.....24

المحور الرابع: الخلاصة والمراحل القادمة.....26

مقدمة

تعتبر الهجرة من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، فالإنسان منذ القدم يلجأ للترحال والتنقل من مكان إلى آخر بهدف الوصول إلى بيئة ملائمة وفرص حياتية أفضل، ويتواصل التنقل البشري عبر العصور ويحتدّ في ظلّ تسارع التحوّلات التي يشهدها العالم والنظام الدولي الحالي، حيث برزت تحركات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، كمسألة دولية بامتياز تطرح عديد التحديات في أغلب الدول التي أصبحت معنيّة بالهجرة في اتجاه المغادرة أو الاستقبال أو العبور وأحيانا في اتجاهين أو ثلاثة.

ويعود الإهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بموضوع الهجرة إلى ما يترتب عنه من آثار عميقة على مسارات العلاقات الدولية وعلى مستوى الدّول والأفراد وإلى ما يطرحه من تحديات على مستوى البنى الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، إضافة إلى تفاقم الجرائم المنظّمة العابرة للحدود وتزايد شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وهو ما يفرض اعتماد مقاربة شاملة واتّباع نهج متماسك لدعم مسارات الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية.

وتولي الدولة التونسية اهتماما بالغا لإدارة ملف الهجرة في ظل التحديات التي أصبحت تواجهها، في علاقة بالأمن الداخلي وسلامة الحدود والمحافظة على الهوية الوطنية والسلم الاجتماعية، بسبب تزايد تدفّقات المهاجرين غير النظاميين القادمين إليها بغاية العبور نحو الدول الأوروبية.
وتحتدّ هذه التحديات في ظلّ ما تشهده عدّة دول في مناطق الساحل وغرب ووسط إفريقيا من تحوّلات جيوسياسية عميقة ومتسارعة أسفرت عن ديناميكيات جديدة لحركة الهجرة المختلطة اتّسمت بارتفاع ملحوظ في وتيرة النّزوح القسري وتنامي شبكات تهريب المهاجرين والإتّجار بالأشخاص.

وتؤكّد تونس في هذا السياق التزامها الثابت باعتماد مقاربة إنسانية شاملة ومتوازنة تحترم السيادة الوطنية، وتكرّس حقوق الإنسان وصون كرامته، وتعزّز التعاون الدولي القائم على الندية وتقاسم الأعباء والمسؤوليات.

ويتجلّى اهتمام تونس بمسألة الهجرة من خلال انخراطها في أهم الحوارات والمسارات والمنتديات الدولية والإقليمية ذات الصلة، في إطار سياسة خارجية متوازنة تقوم على الانفتاح والتعاون مع الحفاظ على المصالح الوطنية العليا. وتجسيما لهذا التوجه **تم إعلان سنة 2025 سنةً لتعزيز العمل متعدّد الأطراف والانفتاح على الشراكات الدولية والأممية المستدامة في تونس.**

وفي هذا السياق، وإيمانا بأهمية امتدادها القاري، انخرطت تونس في أجندة إفريقيا 2063، تحت شعار "**إفريقيا التي نريد**"، تجسيدا لالتزامها الكامل بالتعاون الإفريقي مع التأكيد المتزايد على الترابط بين الهجرة والتنمية والتغير المناخي والأمن الغذائي والمائي، خاصة في الفضاء الإفريقي والمتوسطي.
وتواصل تونس **دعم العمل العربي المشترك** في مجال الهجرة لاسيما في ظل استمرار الأزمات والنزاعات التي تشهدها المنطقة وما يترتّب عنها من تدفقات المهاجرين، بما يدعم مقاربة شاملة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وتدعم مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة دون المساس بسيادة الدول أو تحميل دول العبور أعباء غير متكافئة.

وتجدّد تونس التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إيمانا منها بشموليّتها واستجابتها لتطلّعات شعوب العالم. وتعمل بلادنا حاليا على إعداد تقريرها الوطني الطوعي الثالث استعدادا للمشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

وتجسيدا للمكانة التي توليها **لمسألة التعاون الدولي والشراكات في مجال الهجرة**، شاركت تونس بشكل فعّال في **مسار إعداد الاتفاق** العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية، من خلال:

- تنظيم استشارة وطنية خلال شهر ماي 2018 وحوارا إقليميا غير رسمي يومي 4 و 5 جويلية 2018 بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.
- مساهمة البعثة الدائمة للجمهورية التونسية بنيويورك في **أشغال الدورات التفاوضية الستّ** منذ انطلاقها بنيويورك بتاريخ 20 فيفري 2018.

- المشاركة في صياغة الموقف العربي والإفريقي من الاتفاق العالمي للهجرة على مستوى جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وفي إعداد المخطط التنفيذي للاتحاد الإفريقي المتعلق بتنفيذ الميثاق للفترة 2020-2022، وصوّتت في اتّجاه اعتماد الاتفاق بمناسبة انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي بمراكش سنة 2018، إيمانا منها بأنه يعبّر على الالتزام الجماعي بدعم التعاون والشراكة في مجال الهجرة ويؤيّد سيادة الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وفي إطار **متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة**، وسعيا لمزيد تعزيز الشراكات وتوحيد الجهود من أجل رؤية شاملة للهجرة تكون أكثر استشرافا للمستقبل، انخرطت تونس بشكل فعّال في هذا المسار و**كانت من أولى الدول التي استجابت لدعوة اللجنة الإقليمية العربية المعنية بمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي** للهجرة لتعيين نقاط اتصال وطنية ولإعداد تقرير وطني طوعي في المجال. وتم للغرض تعيين :

- وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، نقطة الاتصال الوطنية السياسية،
- وزارة الشؤون الاجتماعية، نقطة الاتّصال الوطنية الفنية.

كما قامت الدولة التونسية بـــ :

1. **<u>إعداد تقرير وطني طوعي لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية :</u>**

تولّت تونس، بطلب من مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، إعداد تقرير وطني طوعي في شهر سبتمبر 2020، وكانت من بين الدول الخمس الأولى التي أرسلت تقريرها، الذي شمل **13 هدفا** من أهداف الاتفاق تعكس ما حقّقته الدولة التونسية من تقدّم في المجالات ذات الصلة، وتمّ عرضه خلال الاستعراضات الإقليمية لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة على المستويين العربي والإقليمي وفي الحوارات المتّصلة بمنتدى استعراض الهجرة الدولية لسنة 2022.

2. **إحداث فريق عمل وطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة منذ أفريل 2021:**

يمثّل فريق العمل آليّة تنسيقية تهدف إلى تيسير عملية متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الوطني وتأمين التنسيق المحكم بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجال. وأشرفت على أعماله نقطة الاتّصال الوطنية الفنية التي تولّت إعداد خطة عمل خاصة بأنشطته للفترة أكتوبر 2021-أكتوبر 2022.

3. **المشاركة في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية 17-22 ماي 2022:**

قام فريق العمل الوطني بتحيين التقرير الوطني الطوعي ليشمل بقية أهداف الاتفاق التي لم يتم التطرّق إليها ضمن التقرير الأوّل. وتم عرض التقرير المُحيّن والملخّص التنفيذي بمناسبة مشاركة الدولة التونسية في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية المنعقد من 17 إلى 22 ماي 2022.

4. **الاستعداد للمنتدى الثاني لاستعراض الهجرة الدولية:**

شاركت تونس في الاستعراضين الإقليميّين لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية على مستوى جامعة الدول العربية وعلى مستوى الاتحاد الإفريقي سنة 2024 وفي مختلف المنتديات وورشات العمل ذات الصلة التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة.

وعملت نقطة الاتصال الوطنية الفنية على تحيين قائمة أعضاء فريق العمل الوطني وإعداد خطة عمل للفترة الممتدة من نوفمبر 2025 إلى نوفمبر 2026، تهدف إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة لتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، دعم قدرات أعضاء الفريق، **صياغة التقرير الوطني الطوعي والمصادقة عليه، والاستعداد للمشاركة في المنتدى الثاني لاستعراض الهجرة الدولية.**

وتم إعداد التقرير الوطني الطوعي للدولة التونسية لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وفق الأنموذج الذي أعدّته شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، والذي يتضمّن **أربعة محاور وملحقين** على التوالي:

- المحور الأول: المنهجية المعتمدة ومسار المراجعة،
- المحور الثاني: السياسات المعتمدة والبيئة الملائمة،
- المحور الثالث: ملخّص للتقدّم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتقييم التدابير المتّخذة للغرض،
- المحور الرابع: الخلاصة والمراحل القادمة.

ملحق عدد 1: التقدّم على مستوى متابعة تنفيذ أهداف الاتفاق وتقييم التدابير المتّخذة للغرض.
ملحق عدد 2: مؤشّرات الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظّمة والنّظامية.

المحور الأول: المنهجية المعتمدة ومسار المراجعة

تم اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد هذا التقرير جمعت مختلف الأطراف المتدخّلة في متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتميّز مسار إعداده بديناميكية إيجابية على مستوى تنسيق الجهود، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الأطر المرجعية.

وتم تيسير ذلك من خلال **آلية التنسيق التي تم إحداثها منذ أفريل 2021 لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة والتي تتمثل في تكوين فريق عمل وطني** يضمّ مختلف الأطراف المتدخلة في ملف الهجرة ويشرف على أعماله **المرصد الوطني للهجرة، نقطة الاتصال الوطنية الفنية**.

كما تم تحديد تركيبة فريق العمل الوطني ومهامه وطرق عمله بمذكرة تأطيرية مصادق عليها من قبل أعضائه. ومن بين مهامه:

- متابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاتفاق وذلك استنادا الى الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج الخاصة بكل وزارة في المجال،
- التبادل المنتظم للمعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة.

وتدعم المنظمة الدولية للهجرة، بالتنسيق مع الشبكة الوطنية للأمم المتحدة المعنية بالهجرة، أشغال الفريق من خلال تعزيز قدرات أعضاءه وإعداد مؤشرات حوكمة الهجرة (IGM) كأحد الأطر المرجعية لمتابعة تنفيذ مختلف أهدافه.

وتتأكّد **المقاربة التشاركية للحكومة التونسية** من خلال انفتاحها وتعاونها مع الوسط الأكاديمي بهدف ضمان فهم أفضل للمبادئ التوجيهية ولأهداف الاتفاق العالمي للهجرة. وللغرض، تم تنظيم ورشات عمل إعلامية وتوعوية حول توافق الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية والأطر المتّصلة بمسألة الهجرة، ولا سيما الاتفاق العالمي للهجرة، خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2022 الى شهر

جوان 2023، جمعت مختلف الاطراف الحكومية والمنظمات الوطنية والدولية والأكاديميين والباحثين.

كما يستند إعداد هذا التقرير إلى عدة **أطر مرجعية** من أهمّها: **مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2026-2030، توصيات إعلان المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة الدولية**، التزامات الدولة التونسية في إطار **خطة التنمية المستدامة لسنة 2030**، التي تم تجديدها خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد خلال الفترة من 14 إلى 23 جويلية 2025، لا سيما تلك المتصلة بالهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

المحور الثاني : السياسات المعتمدة والبيئة الملائمة

1- الآليات المؤسساتية :

- تركيز **لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب** (لجنة قارة بالبرلمان) منذ ماي 2023، لمواكبة الإطار التشريعي المتعلق بالهجرة والتونسيين بالخارج من خلال الدرس والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، دراسة مشاريع القوانين المتعلقة بالهجرة ومتابعة شؤون التونسيين المقيمين بالخارج.

- إحداث **الإدارة العامة للهجرة والتونسيين بالخارج صلب وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج** في شهر جويلية 2023 والتي تعنى بالمساهمة في رسم وتطوير السياسات الوطنية في مجال الهجرة وتعزيز الروابط والعلاقات مع التونسيين المقيمين بالخارج وتثمين دور الكفاءات التونسية بالخارج، إلى جانب التعهّد بمشمولات الوزارة في علاقة بشؤون الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية والتصرّف في المسائل المتعلّقة بالهجرة الوافدة نحو تونس.

2- الاستراتيجيات والمخططات الوطنية :

وضعت الدولة التونسية العديد من الاستراتيجيات والمخططات الوطنية المتناغمة مع أهداف الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومنها:

- **مشروع المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2026-2030:** تم تناول مسألة الهجرة في إطار مشروع مخطط التنمية 2026-2030 من خلال تخصيص أحد محاور اللجنة الأفقية للسياسة الاجتماعية بالمخطط: "الهجرة والتونسيين بالخارج محرك التنمية الاجتماعية"، ليكون مشروع المخطط إطارا مرجعيا للعلاقة بين الهجرة والتنمية.

- **النسخة الثالثة للمساهمات المحددة وطنيا (CDN 3.0):** تتضمن النسخة الثالثة للمساهمات المحدّدة وطنيا إقرارا بظاهرة الهجرة المناخية كأحد دوافع التنقل البشري من خلال إدراجها ضمن السياسة المناخية الوطنية كآلية لتعزيز صمود المجتمعات المحلية أمام آثار تغيير المناخ.

- **الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي (2035 - 2050):** تعدّ هذه الاستراتيجية التي وضعتها تونس سنة 2023، إطاراً هيكلياً شاملاً يهدف إلى اعتماد تنمية مستدامة ومتكيفة مع المتغيرات المناخية، وتحقق التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية، من خلال الحدّ من التهديدات الناجمة خاصة عن التغيرات المناخية المتزايدة على مواردها الطبيعية وخاصة النادرة منها. ويرتكز المحور الثاني من الاستراتيجية على تعزيز قدرات القطاعات والوسط البيئي والمجموعة البشرية على التكيف والصمود مع التغيرات المناخية.

- **الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (تونس الرقمية 2021-2025):** ترتبط هذه الاستراتيجية ارتباطًا مباشرًا بالهدف 15 من الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمتمثل في تمكين المهاجرين من الولوج إلى الخدمات الأساسية، باعتبار أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى مواصلة مسار رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية والمعلومات للجميع، بمن فيهم المهاجرين.

- **مشروع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي:** توفّر هذه الاستراتيجية إطاراً مرجعياً هاما لحوكمة الهجرة وتهدف إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الاستراتيجية الحيوية على غرار الصحة والتعليم والبيئة، بما يحسّن رقمنة الخدمات وجودتها ويبسّط الإجراءات الإدارية ويطوّر منظومة البيانات المفتوحة، ويدعم الابتكار التكنولوجي. وتعتبر هذه الاستراتيجية حافزا للتنافسية وعنصرا داعما لنجاعة بعض القطاعات.

- **الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035:** تم إطلاقها سنة 2024، وتهدف إلى تعزيز قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب ودعم مشاركته في الشأن العام، وترسيخ أنماط العيش السليم، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وخلق مواطن الشغل، إضافة إلى التشجيع على الإبداع وتثمين الابتكار. وتتضمّن الاستراتيجية محاور تهدف إلى تحويل التحديات إلى فرص، للحد من الهجرة غير النظامية وخلق مسارات بديلة داخل الوطن.

- **الاستراتيجية الوطنية متعدّدة القطاعات لكبار السّن 2022-2030:** تهدف إلى تحسين نوعية حياة كبار السنّ وضمان عيش كريم وتحقيق اندماج اجتماعي ناجح لكبار السّن، وتولي اهتماما خاصا بفئة كبار السن العائدين بعد تجربة هجرة.

المحور الثالث: ملخّص للتقدّم المحرز في تنفيذ الاتفاق لعالمي العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتقييم التدابير المتّخذة للغرض

حقّقت تونس مجموعة من الإنجازات على مختلف المستويات من خلال السياسات والبرامج الوطنية والشراكات وبرامج التعاون الدولي في علاقة بتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة ووفقا **لإعلان منتدى استعراض الهجرة الدولية بشأن التقدم المحرز**[1] **سنة 2022**. وتمّ تفصيل هذه الإنجازات ضمن الملحق عدد1 وتبويبها في **5** محاور. وقد اعتُمدت **مؤشّرات الاتفاق العالمي للهجرة** كمرجعية لتحديد أبرز التحديات ومجالات التدخّل ذات الأولوية التي سيتمّ تناولها على مستوى مختلف المحاور على التوالي:

على مستوى السياسات القائمة على الأدلّة والتخطيط في مجال الهجرة وتماشيا مع الهدفين 1 و 3

✓ تعزيز السياسات المتصلة بالهجرة من خلال:

- تناول مسألة الهجرة في إطار مخطط التنمية 2026-2030 من خلال تخصيص لجنة فرعية ضمن اللجنة الأفقية للسياسات الاجتماعية بالمخطط حول **"الهجرة والتونسيين بالخارج: محرّك التنمية الاجتماعية"**.
- إطلاق عديد **الاستراتيجيات القطاعية والأفقية** الواردة في الجزء الثاني من هذا التقرير، إلى جانب الاستراتيجيات القطاعية المبيّنة في الملحق عدد 1.
- إدماج **محور الهجرة والتنقل البشري** في النسخة الثالثة من وثيقة المساهمات المحدّدة وطنياً **CDN3.0**.

[1] قرار الجمعية العامة في 7 جوان A/RES/76/266.2022

✓ تعزيز المعارف من خلال:

- استغلال نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية بتونس لإنجاز عدة دراسات نوعية حول مختلف المواضيع من بينها البعد الجندري للهجرة في تونس، إعداد دراسات حول مواضيع مختلفة خلال السنوات 2023-2024-2025 من بينها دراسة حول **الهجرة والبيئة والتغيرات المناخية، هجرة الأدمغة من بين المهندسين في تونس، هجرة مهنيي الصحة: رهانات المنظومة الصحية في تونس، إدماج مكوّن تحويلات التونسيين بالخارج في المخطط.**
- تحيين **المعجم الخاصّ بالهجرة واللجوء ومصنّف النصوص القانونية المتعلقة بالهجرة** في تونس سنة 2023 ليكونا من ضمن المراجع التي تواكب **ديناميكية المنظومة التشريعية والترتيبية** في مجال الهجرة، وتساهم في **توحيد المفاهيم والمصطلحات ذات الصّلة.**
- بعث **العيادات القانونية للهجرة** على مستوى 4 كليات قانون بهدف توعية الطلبة بالرهانات المتصلة بحوكمة ملف الهجرة.
- يتم سنويا **بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة** تنظيم:
  - **ندوة أكاديمية للمرصد الوطني للهجرة** بهدف خلق ديناميكية تفاعلية مع الطلبة الباحثين والأكاديميين في مجال الهجرة في إطار دعم اتفاقيات التعاون التي أمضاها المرصد مع خلايا ومخابر البحث المختصة بالجامعات والمعاهد التونسية.
  - **المدرسة الصيفية حول الهجرة** بهدف تعميق المعارف حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة والتحديات التي تطرحها.

✓ دعم احصائيات الهجرة من خلال:

- إنجاز **التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024**، الذي تضمّن محورا خاصا بـ**"الهجرة والحراك"** شمل مختلف فئات المهاجرين و**إصدار نشرية إحصائية في الغرض.**
- مواصلة العمل على **تطوير نظام المعلومات الوطني حول الهجرة في تونس: migradata وإنجاز تقارير إحصائية سنوية لجمع البيانات والمعطيات** المضمّنة بمختلف السجلّات الإدارية بالهياكل المعنية بملف الهجرة.

- **إنجاز مشروع رقمنة التصرف الإداري في ملفات الأجانب بتونس** الذي يهدف إلى تغذية نظام المعلومات الوطني حول الهجرة بمعطيات دقيقة وحينية حول هذه الفئة.

- **إنجاز مشروع "البيانات العمومية المفتوحة Open data" سنة 2023،** بالشراكة بين رئاسة الحكومة والبنك الدولي من أجل تعزيز حوكمة البيانات والمعطيات الإحصائية، وتطوير الخدمات الإلكترونية.
- الانضمام إلى عضوية لجنة التنسيق الإقليمية المكلفة بإحصاءات الهجرة بمنطقة المغرب العربي سنة 2023.

التحديات وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية:

إن تعزيز السياسات المتصلة بالهجرة يواجه عدة تحديات من أهمّها مزيد تعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية بملف الهجرة، صعوبة تجميع المعطيات الإحصائية بالنسبة لبعض الفئات من المهاجرين ونقص الإحصائيات والمؤشرات الدقيقة والمحيّنة خاصة في واقع إقليمي ودولي متغيّر وغير مستقرّ، إضافة إلى اختلاف تصنيف المعطيات الإحصائية في مختلف السجلات الإدارية، مما يتطلّب اتخاذ جملة من الإجراءات من بينها **مراجعة بعض التشريعات الجاري بها العمل** و**المصادقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واستكمال مراحل تركيز نظام المعلومات الوطني حول الهجرة** من خلال **إنجاز مسح وطني ثان حول الهجرة الدولية في تونس.**

على مستوى النهوض بالهجرة المنظمة وحماية حقوق المهاجرين وتماشيا مع الأهداف 4- 5 -6-7-12-15-16-17- 18-22

اتّخذت تونس مجموعة من التدابير تماشيا مع متطلبات الأهداف 4- 5 -6-7-12-15-16-17- 18-22 من أهمها :

- مراجعة **الخارطة القنصلية** وتحسين **الانتشار القنصلي** والعمل على إرساء **منظومة متكاملة للعمل القنصلي** من خلال انطلاق العمل الفعلي بالقنصلية الرقمية التونسية **E-Consulat** للحزمة ذات الأولوية بعدد 21 بعثة ديبلوماسية وقنصلية، إضافة إلى تركيز "**بوابة الخدمات الإدارية بالخارج**".[2]
- صدور قانون استبدال بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر العادي بوثائق سفر بيومترية.
- إبرام **اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الهجرة**،[3] من ذلك:

- **مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي المبرمة سنة 2023 التي خصّصت المحور الخامس لـ"الهجرة والتنقل".**
- مذكرة التفاهم بين تونس وإيطاليا الممضاة بتاريخ 20 أكتوبر 2023 والتي تهدف إلى تشغيل **4000 تونسي سنويا** في إطار الهجرة المنظمة خلال السنوات 2026-2027-2028.
- إصدار **القانون الأساسي عدد 8 لسنة 2025** المؤرخ في 16 ماي 2025 المتعلّق بالموافقة على الاتفاق بين تونس وإيطاليا حول **الاعتراف المتبادل برخص السياقة بغاية الاستبدال**، من خلال استعمال واستبدال رخص السياقة بين البلدين دون الحاجة إلى اختبارات إضافية.
- إبرام **4 اتفاقيات دولية ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي** لحماية حقوق العمال المهاجرين مع كل من **صربيا وكندا والكيبيك وموريتانيا** خلال سنوات 2022-2023-2024 وبصدد التفاوض مع رومانيا.[4]

[2] نقطة 44 من إعلان منتدى استعراض الهجرة الدولية بشأن التقدم المحرز.
[3] نقطة 24 من إعلان منتدى استعراض الهجرة الدولية بشأن التقدم المحرز.
[4] نقطة 44 من إعلان منتدى استعراض الهجرة الدولية بشأن التقدم المحرز.

- تطوير برامج التعاون الدولي التي تدعم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، على غرار البرنامج شبه الإقليمي من أجل مقاربة شاملة لحوكمة الهجرة وتنقل اليد العاملة في شمال إفريقيا «THAMM+».

- إحداث **فضاء التونسيّين بالخارج** بمقرّ الإدارة العامّة لشرطة الحدُود والأجانب بوزارة الداخلية لتسريع الخدمات الإدارية على مدار الساعة وعلى طول السنة.

- تطوير عديد **الخدمات الديوانية** من خلال وضع وتحديث مجموعة من التطبيقات.

- الإحاطة بالتونسيين المقيمين بالخارج والحفاظ على **هويتهم الوطنية**، بما يساهم في تعزيز اندماجهم وتماسكهم الاجتماعي، وذلك من خلال برامج التأطير والرعاية الاجتماعية والثقافية التي تؤمّنها تمثيليات ديوان التونسيين بالخارج في أهم مدن ودول الاستقبال.

- وضع برامج التعاون الثنائي مع العديد من البلدان في مجال **التعليم العالي والبحث العلمي، وإمضاء 10 اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تفاهم إطارية لتنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات** في المجال خلال سنوات 2023 و2025. وتتويجا للالتزام الثابت للدولة التونسية لدعم مسار التعاون الدولي في المجال، تم:

إعادة انتخاب تونس بصفة نائب رئيس مكتب الاتفاقية العالمية للاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي للفترة 2025-2027 خلال المؤتمر الدولي الحكومي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية المنعقد في جوان 2025 .

- إبرام **3 اتفاقيات ثنائية في إطار تطوير منظومة التكوين المهني** سنتي 2024-2025 وإطلاق مشروع **"Tunisie Professionnelle"** بتاريخ 20 جوان 2025 بالتعاون مع إيطاليا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الذي يهدف إلى تطوير منظومة التكوين المهني وتحسين قابلية تشغيل الشباب.[5]

- تيسير التّوظيف المنصف والأخلاقي وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق من خلال **صدور قانون منع المناولة وتجريمها في القطاع الخاصّ والعام ومشروع قانون تنظيم القطاع الخاص في مجال التوظيف بالخارج** والحرص على أن ينصّ عقد العمل على كل المعطيات التي تضمن حقوق المنتدبين في العمل اللائق من خلال إعداد **نموذج عقد عمل** بين وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقلّ.

- تيسير **حصول المهاجرين الوافدين على الخدمات الأساسية**، لا سيما التغطية الصحية (النفاذ إلى الخدمات الصحية وتعزيز اتفاقيات الضمان الاجتماعي...)، والخدمات الاجتماعية (الإيواء المؤقّت، المساعدة الاجتماعية...) والتعليم والتكوين المهني.

- العمل على **القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري** وإحداث **رقم أخضر على ذمة المهاجرين منذ سنة 2023**، برئاسة الحكومة وبكل الوزرات المعنية للإبلاغ عن كلّ تجاوز يقع في حقّ المهاجرين وتوجيههم للخدمات الخاصة لتلبية حاجياتهم.

- مشروع **التأشيرة الالكترونية E-Visa** بهدف تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال.

[5] نقطة 26 من إعلان منتدى استعراض الهجرة الدولية بشأن التقدم المحرز

- العمل على **تمكين كل أجنبي مقيم على التراب التونسي بصفة قانونية من معرّف وحيد.**

- إحداث **فضاء خاصّ بالطلبة الدّوليّين والمُتكوّنين الأجانب** بمقرّ الإدارة العامّة لشرطة الحدُود والأجانب بوزارة الداخلية منذ سنة 2023، لقبُول طلبات الإقامة الخاصّة بهم **وتمكينهم من بطاقات إقامة حينيّة.**

- تطوير **المنصة الرقمية لإيداع ومتابعة مطالب تشغيل الأجانب** في تونس.

وتزامنت هذه الإنجازات مع جملة من المبادرات أطلقتها تونس بهدف معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحدّ منها، من خلال **مواصلة الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان** بما يضمن حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص والأطفال المهاجرين والمرأة ضحية العنف وعملة المنازل. **وتُعدُّ تونس من أكثر الدّول تلقّيا لزيارات الآليات الخاصّة التابعة لمجلس الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان في إطار الدّعوة المفتوحة لهذه الآليات خلال السّنوات الأخيرة، إلى جانب قبُولها باختصاص مُعظم اللّجان التّعاقدية الأمميّة والإقليمية.**

التحديات وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية:

يعتبر التحوّل الهيكلي الذي شهده ملمح المهاجرين التونسيين المقيمين بالخارج (بروز الجيل الثالث والرابع للهجرة، هجرة الكفاءات، الطلبة، المرأة) من أهم تحديات الهجرة المغادرة. وبالنسبة للهجرة الوافدة، فإن وجود تباين على مستوى الممارسات المتصلة بتسجيل ولادات الأجانب في الآجال القانونية، يعتبر من أهم التحديات في مجال حماية حقوق المهاجرين الوافدين وفق المؤشر 2 للهدف 4 من الاتفاق العالمي للهجرة. وتعمل مؤسسات الدولة التونسية حاليا على دعم **برامج وآليات حماية حقوق المهاجرين وتيسير عملية تسجيل الولادات في الحالة المدنية بصفة استثنائية بناء على وثيقة Laissez-Passer في حالة العودة الطوعية وعلى تعزيز قدرات العاملين في الخطوط الأمامية** (قطاعي الصحة والتعليم) بما ييسّر نفاذ المهاجرين إلى الحقوق الأساسية.

على مستوى الحدّ من الهجرة غير النظامية و تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تدفع بالأشخاص إلى مغادرة بلدهم الأصلي وتماشيا مع الأهـداف 2-3-8-9-10-11-13-21

حقّقت تونس تقدّما هاما في مجال الحدّ من الهجرة غير النظامية، إذ عملت على تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تدفع بالأشخاص إلى مغادرة بلدهم الأصلي وذلك تماشيا مع الأهـداف2-3-8-9-10-11-13-21.

ويتجسّد هذا التوجّه من خلال مبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية بإقتراح **تنظيم مؤتمر روما حول "الهجرة والتنمية"** المنعقد بتاريخ 23 جويلية 2023 والذي تم خلاله **إطلاق مسار روما لتعزيز الحوار والتعاون بين دول شمال افريقيا ودول الاتحاد الأوروبي بهدف معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية بصفة شاملة** مع التركيز على مجالات التنمية الاقتصادية في دول المنشأ والهجرة النظامية ومكافحة التهريب والحماية الإنسانية.

وقد تراجعت أعداد المهاجرين التونسيين الذين وصلوا إلى إيطاليا بطريقة غير نظامية، من **18.148 شخص** سنة 2022 إلى **7.677** سنة 2024 و**1828** سنة 2025.[6]

وثمّن **البيان الختامي لأشغال الدورة 38 لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي** المنعقد سنة 2025 تحت عنوان "دور الاتحاد البرلماني في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، **الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة التونسية للحدّ من ظاهرة الهجرة غير النظامية.**

ومن أهم الإجراءات المعتمدة في هذا السياق:

- **دعم الإطار القانوني** الوطني للحد من الهجرة غير النظامية: صدر **القانون المتعلق بالشركات الأهلية** والتي تعدّ خيارا اقتصاديا إستراتيجيا لتحقيق التنمية والتشغيل ومنحها الامتيازات والمرافقة والتأطير الذي من شأنه أن يدعم المبادرة الاقتصادية الجماعية التي تعتبر أهم مقوّمات الاستقرار، و**القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممّن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة** العمومية بما يساهم في الحدّ من الهجرة غير النظامية.

[6] احصائيات وزارة الداخلية الإيطالية

- استشراف تحديات الهجرة في سياق التغيرات المناخية والبيئية من خلال **تبنّي تونس اتفاقية إعلان كمبالا الخاص بتغيّر المناخ** (2023) وإعداد **المساهمة المحدّدة وطنيا (CDN) للفترة 2025-2035**.

- تنظيم يوم دراسي برلماني بتاريخ 22 جانفي 2025 حول موضوع الهجرة غير النظامية في تونس.

- تعزيز التعاون الدولي للحد من الهجرة غير النظامية من خلال تنفيذ عدة مشاريع تعاون دولي على غرار **مشروع UP-SHIFT** بالشراكة مع منظمة اليونيسيف UNICEF: و**مشروع "حلمة"** و**مشروع "نبني"** ومشروع **NAMAD** مع المنظمة الدولية للهجرة ومشروع **JEUN'ESS**.

- العمل على **إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسّقة** من خلال:

- إرساء **آليات تعاون مع دول الجوار على غرار الجزائر وليبيا** لحماية الحدود.
- تركيز وتحديث عدة تطبيقات وإطلاق **"البوابة الذكية"(Smart Gate)** التي تدمج خدمات المسافرين، وتحديداً "رخصتي"و "أمتعتي" في نسختها المحدثة (2025).
- تركيز **منظومات مراقبة ذكية** مثل طائرات الدرون وكاميرات حرارية.

- **تنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين وإنقاذ الأرواح:**

- صدور الأمر المتعلق **بتنظيم البحث والإنقاذ البحريين سنة 2024** وإحداث المركز الوطني لتنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري و3 مراكز فرعية.
- التعاون مع القنصليات الأجنبية **للتعريف بهوية المتوفّين** حسب طلباتهم خاصة وأن مصالح الدولة التونسية **تخزّن المعطيات الجينيّة لضحايا الهجرة غير النظامية.**

- متابعة **ملف التونسيين المفقودين جراء عمليات الهجرة غير النظامية**: جاري العمل على **تركيز لجنة جديدة لمتابعة الملف ومواصلة التعاون العملياتي مع السلطات الإيطالية للبحث في مصير المفقودين.**
- تهيئة **أقسام طب شرعي** بعدد من الولايات ودعمها بالتجهيزات والمعدات.
- تدعيم الوحدات البحرية للحرس الوطني **بتجهيزات حديثة متخصّصة في كشف ومسح الأعماق.**

- تعزيز التعاون الدولي **اللوجستي والمعلوماتي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين** من خلال:

- تعزيز منظومة "سندا 2" للديوانة التونسية **بتطبيقة صفاء (SAFA)**، ممّا يسمح بضبط وضعيات السيارات الأجنبية وتتبّع المخالفات المرتبطة بشبكات التهريب، وبدعم القدرات في التصدي للجريمة العابرة للحدود.
- مواصلة دعم **منظومة المراقبة الإلكترونية للحدود التونسية لمكافحة الإرهاب والتهريب.**

- منع **الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية** من خلال عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على **وضع استراتيجية وطنية جديدة وإحداث قاعدة بيانات في المجال ومواصلة تلقّي الإشعارات حول شبهات عمليات الاتجار بالأشخاص وإحالتها على الجهات القضائية المختصّة.** وقد تم إصدار عدة أحكام بالإدانة ضد ما يزيد عن 60 شخص من بينهم أجانب وتونسيين سنة 2024.

- عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل: يتم **إيواء المهاجرين غير النظاميين الذين يتمّ إنقاذهم في البحر** من قبل السلطات التونسية المختصّة **بمراكز إيواء وقتية**، كما يتم إيواء بعض الفئات

من المهاجرين **بصفة ظرفية بمراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي** (مراكز مفتوحة) إلى حين تسوية وضعياتهم. وتم تمكين مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس من الحصول على رخص جديدة للتصرّف في مقرّات **لإيواء المهاجرين الراغبين في العودة الطوعية** خلال سنة 2025.

ويتم التعاون في مجال **إعادة القبول وعودة المهاجرين وإعادة إدماجهم** من خلال:

- إعادة قبول التونسيين المقيمين بالخارج بصفة غير قانونية،
- إعادة إدماج المهاجرين التونسيين العائدين من خلال **الآلية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي "تونسنا"**.
- العودة الطوعية للمهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية في الدولة التونسية في كنف احترام الذات البشرية وحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، والتي بلغت **21 ألف مهاجر** خلال السنوات الأربع الأخيرة مسجّلة تقدّما ملحوظا من **2557 شخص سنة 2023 إلى 8853 شخص سنة 2025.**

التحديات وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية:

رغم التقدّم المحرز في مجال الحدّ من الهجرة غير النظامية، ولا سيّما في مجال العودة الطوعية، فإن **عدم انخراط بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الآلية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي "تونسنا"** يظلّ عائقا يحول دون تمكين عدد من التونسيين العائدين من الانتفاع بالمساعدات المالية المرصودة في إطارها.

ويعدّ **التعاون المتميّز مع دول الجوار** لحماية الحدود و**إحداث لجنة جديدة لمواصلة متابعة ملف المفقودين** والعمل على **إطلاق استراتيجية جديدة حول منع الاتجار بالأشخاص**، من الإجراءات الداعمة للجهود المبذولة للحدّ من تداعيات الهجرة غير النظامية.

على مستوى مساهمة الهجرة في التنمية وتماشيا مع الهدفين 19 و20

يعتبر تشريك التونسيين المقيمين بالخارج في المجهود التنموي الوطني أحد مقوّمات المقاربة الشاملة التي تعتمدها الدولة التونسية في مجال الهجرة، تماشيا مع الهدفين 19 و20. ومن أهم الإنجازات:

- تشريك التونسيين المقيمين بالخارج في الحياة السياسية من خلال **المشاركة في الانتخابات الوطنية لسنة 2024**.

- انخراط تونس في برنامج **"تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية في إفريقيا"** (2024-2028) الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في 6 بلدان إفريقية بهدف تعزيز قدراتها على **دمج تحويلات المهاجرين في الاستراتيجيات والمخططات الوطنية والقطاعية، وتحسين مساهمتها في التنمية المستدامة**.

- تعبئة التونسيين المقيمين بالخارج و**تشجيعهم على الاستثمار** في تونس من خلال:

- تطوير **الدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الكفاءات** لاستقطاب الاستثمارات ونقل المعرفة، وبناء الشراكات الدولية.
- تنظيم ورشة عمل دولية حول "**مساهمة الجاليات في دفع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة" في ماي 2026 تحت الإشراف المشترك لوزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والمديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة**، بهدف تعزيز الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتكريس مساهمتهم الفاعلة في المجهود التنموي الوطني. وتوّجت هذه الندوة **بـ"توصيات تونس"** التي تم عرضها خلال **المنتدى الدولي للهجرة والتنمية** بكولومبيا في شهر سبتمبر 2025.
- إدراج **حوافز ضريبية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج** في قانون المالية لسنتي 2025و2026 لتشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة وفي المناطق الداخلية، مع إطلاق **منظومة "إعفاء" (IFAA)**

للتصرف الآلي والمراقبة المستمرة لعمليات التوريد بالإعفاء الجبائي للعربات والأمتعة الشخصية **(FCR)**.

- مراجعة **المنظومة الوطنية للاستثمار** بما فيها قانون عدد 71 لسنة 2016 ونصوصه التطبيقية بهدف دفع الاستثمار وتيسير إنجاز المشاريع وتبسيط الإجراءات وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها وفق أولويات الاقتصاد الوطني.
- إصدار **دليل الاستثمار للتونسيين بالخارج** في جانفي 2024.
- التشجيع على **إحداث الشركات الناشئة وعلى التمويل التشاركي**.

- تشجيع **إرسال التحويلات المالية** بوسائل أسرع وأكثر أمانا وأقل كلفة، و**تيسير الاندماج المالي للمهاجرين** من خلال:

- **صدور منشور البنك المركزي التونسي عدد 12 لسنة 2025 المتعلق بإجراءات إيداع ومعالجة مطالب الترخيص المتعلقة بعمليات الصرف عن بعد.**
- دعم **تطوير الآليات الرقمية لتحفيز استخدام القنوات الرسمية** في التحويلات المالية عبر الحدود من قبل التونسيين المقيمين بالخارج.
- تيسير الوصول إلى **المعلومات حول الأدوات المالية (FinTech)** من خلال تطوير محامل إعلامية واضحة ومتعددة اللغات ويسهل الولوج إليها في تونس.

التحديات وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية:

إن مساهمة الهجرة في التنمية تطرح تحديات متّصلة باستغلال كل الامكانيات إذ أن مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في النسيج الاقتصادي لا تتجاوز 2 % وهي موجّهة بالأساس للاستهلاك، لذلك تعمل الدولة على **اتّخاذ عدة إجراءات ذات أولوية على غرار مراجعة المنظومة الوطنيةللاستثمار ودعم التّثقيف المالي** بما يمكّن من **توجيه التحويلات المالية بشكل أفضل** (المؤشر 2 للهدف 20 من الاتفاق العالمي للهجرة)، و**العمل على تخفيض تكلفة التحويلات**.

على مستوى التعاون الدولي والشراكات العالمية في مجال الهجرة وتماشيا مع الهدف 23

وإضافة إلى ما تم إنجازه على المستوى الوطني، يشكّل التعاون الدولي والشراكات العالمية في مجال الهجرة أحد ركائز السياسة الخارجية لتونس وهو ما يتناغم مع الهدف 23، ويتجسد من خلال:

مبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية بتنظيم منتدى روما سنة 2023 إعلان سنة 2025 سنةً لتعزيز العمل متعدّد الأطراف والانفتاح على الشراكات الدولية والأممية المستدامة

كما تعمل تونس على تجديد انخراطها في أهداف التنمية المستدامة والأجندة الإفريقية 2063، وإبرام عديد الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بهدف تعزيز التصرف التوافقي في الهجرة،[7] إضافة إلى دعم التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية من خلال مشاركة تونس ومساهماتها الفعّالة في المنتديات والمسارات الدولية والإقليمية المتّصلة بالهجرة من ذلك:

انتخابها لتولّي منصب نائب الرئيس الأول لمجلس المنظمة الدولية للهجرة بتزكية من المجموعة الإفريقية في ديسمبر 2025

التحديات وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية:

رغم مجهودات الدولة التونسية، إلا أن تحقيق الالتزامات والأهداف، يستوجب جهدا دوليا وإقليميا مشتركا وهو ما تصبو إليه تونس مستفيدة من العلاقات الخارجية المتينة التي تربطها بمحيطها العربي والإقليمي والدولي. و**تعتبر مبادرة سيادة رئيس الجمهورية بتنظيم منتدى روما سنة 2023 وإعلان سنة 2025 سنةً لتعزيز العمل متعدّد الأطراف والانفتاح على الشراكات الدولية والأممية المستدامة، خير دليل على هذا التوجّه.**

[7] مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي المبرمة سنة 2023، مذكرة التفاهم بين تونس وإيطاليا الممضاة سنة 2023، اصدار القانون الأساسي المتعلّق الموافقة على الاتفاق بين تونس وإيطاليا حول الاعتراف المتبادل برخص السياقة بغاية الاستبدال

المحور الرابع: الخلاصة والمراحل القادمة

ركّزت تونس في إعداد هذا التقرير على استعراض أهم الإنجازات التي تم تحقيقها منذ سنة 2022 والتي تهدف إلى حوكمة ملف الهجرة في تونس في سياق تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، مرسّخة بذلك **التزامها بالموازنة بين حماية حقوق الإنسان والسيادة الوطنية**، وإقرارها **دور الهجرة كرافد للتنمية المستدامة ومحرّك لاستثمار الفرص المتاحة** من أجل **تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية**.

وقد تميّز مسار إعداد هذا التقرير بحركية كان لها أثر إيجابيّ على التنسيق بين جهود الأطراف الفاعلة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، خاصة وأنه يتزامن مع إعداد التقرير الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجري العمل حاليّا على **التنسيق بين الأطراف الحكومية المشرفة على إعداد هذين التقريرين من أجل استغلال أفضل لمؤشّرات الاتفاق العالمي للهجرة** التي تجمع بين **مؤشّرات حوكمة الهجرة وبعض مؤشّرات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة** التي يتم العمل على بلورتها.
وتضمّن التقرير أبرز الإنجازات سواء على مستوى **تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي** وفقا للمؤشّر 2 للهدف 3 من الاتفاق العالمي للهجرة، أو على مستوى **تعزيز السياسات الأفقية والقطاعية القائمة على الأدلّة** وإطلاق البرامج والمبادرات الوطنية في مختلف المجالات.

كما تناول التقرير الجهود الوطنية المبذولة **لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات التكنولوجية والتطبيقات الرقمية للخدمات الإدارية** لتيسير ولوج التونسيين المقيمين بالخارج والمهاجرين في تونس إلى مختلف الخدمات الإدارية والقنصلية مع **التركيز على الحماية الاجتماعية**، لتكريس **حقوق المرأة والطفل وكبار السن** و**ضحايا الاتجار بالأشخاص** بهدف تحقيق **العدالة الاجتماعية**.

وإيمانا بدور الهجرة في تحقيق التنمية الشاملة، ركّز تقرير الدولة التونسية على المساعي الحثيثة **لإدراج مكوّن الهجرة في مخططات التنمية ولتعزيز مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية**.

هذا، إضافة الى انخراط تونس في مختلف المبادرات الدولية والإقليمية من ذلك تنظيمها ندوة دولية حول **"مساهمة الجاليات في دفع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة"** بتاريخ 6 ماي 2025 وانخراطها في برنامج **"تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية في إفريقيا"** (2024-2028).

وتم إيلاء مسألة **تعزيز التعاون الدولي والشراكات لتعزيز التصرف التوافقي في الهجرة وتيسير تنقّل الأشخاص عبر قنوات الهجرة المنظمة** الأهمية اللازمة في التقرير. وتعتبر **المبادرات التونسية والتزكيات التي مكّنت من انتخاب تونس بصفة نائب رئيس في عديد المناسبات الدولية خلال الفترة 2023-2025 تتويجا لالتزامها الثّابت بدعم مسار التعاون الدولي.**

وفي إطار حرصها على المضيّ قدماً في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، تعتزم الدولة التونسية **اتّخاذ إجراءات ملموسة وعملية لتعزيز المكاسب التي حقّقتها وفق مقاربة شاملة.** ولدعم هذا المسار يتم العمل على:

- مزيد **تعزيز التنسيق بين المؤسسات** المعنية بملف الهجرة.
- **دعم احصائيات وبيانات الهجرة حيث تستعدّ تونس لإنجاز المسح الوطني الثاني حول الهجرة الدولية بتونس " Tunisia Hims II "**
- **مزيد تطوير نظام المعلومات الوطني حول الهجرة، بما يواكب التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي ويدعم مزيد الارتقاء بالمعارف في المجال، بما يمكّن من مواصلة العمل على مراجعة وإعداد تصور جديد لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج.**
- مواصلة **تطوير المعارف** و**دعم فريق العمل الوطني** ومختلف الأطراف المتدخلة لا سيما من خلال الآلية الخاصة لتعزيز القدرات بالميثاق العالمي لشبكة الأمم المتحدة للهجرة والتي تدعمها المنظمة الدولية للهجرة.
- إبرام **اتفاقيات جديدة وتنفيذ ومراجعة بعض الاتفاقيات المبرمة** في مجال الهجرة وفي مجال الضمان الاجتماعي مع الدول المستقطبة للتونسيين استنادا إلى مقاربة تضمن **حقوق ومصالح المهاجرين** بما

يتلاءم مع المستجدّات التي قد تطرأ على الصعيد الوطني والدولي وفقا للمؤشّر 1 للهدف 22 من الاتفاق العالمي للهجرة.

- دعم **الآلية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للتونسيين العائدين "تونسنا" وتركيز نظام مرجعي وطني موحّد** وذلك بهدف دعم ديمومتها ونجاعة تدخّلها وفقا للمؤشّر 2 للهدف 21 من الاتفاق العالمي للهجرة.
- مواصلة التعاون بين الأطراف الحكومية والمنظمة الدولية للهجرة من **أجل تأمين العودة الطوعية للمهاجرين المتواجدين بصفة غير قانونية في الدولة التونسية في كنف احترام الذات البشرية وحقوق الإنسان.**
- تعزيز مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية من خلال **تعبئتهم وتشجيعهم على الاستثمار في تونس** عبر عدة برامج ومبادرات من ذلك **تيسير اندماجهم المالي** عبر تحديث وإدراج محتوى دليل التثقيف المالي حول وسائل وحوافز الاستثمار والادّخار والتأمين في منصة الأكاديميّة التونسيّة للشمول المالي ATIF إضافة إلى العمل على **تطوير دليل إرشادي يشجّع على اعتماد القنوات الرسمية للتحويلات**. كما يتم العمل على التخفيض في تكلفة التحويلات.

وختاما تأمل الدولة التونسية أن يفتح هذا المنتدى الثاني لاستعراض الهجرة الدولية آفاقا واسعة لبناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والعملياتية مع كافة الدول والمنظمات الدولية المعنية بما يدعم تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة ضمن مقاربة حقوقية شاملة تراعي الأبعاد الإنسانية والتنموية والأمنية وقائمة على **التعاون الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات** من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية للدّول والأفراد.

الجمهورية التونسية

الاتفاق العالمي
بشأن الهجرة

الملحق عدد 1 للتقرير الوطني الطوعي
لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي
من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة
5 - 8 ماي 2026

متابعة تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنّظامية

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
المحور الأول: تعزيز السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط في مجال الهجرة	**الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة:** ❖ تعزيز السياسات المتصلة بالهجرة من خلال: ▪ تناول مسألة الهجرة في إطار مخطط التنمية 2026-2030 من خلال تخصيص المحور الخامس من محاور اللجنة الأفقية للسياسة الاجتماعية بالمخطط لـ"**الهجرة والتونسيين بالخارج محرك التنمية الاجتماعية**". ▪ مواصلة العمل على **تحيين مشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة** لمواكبة واقع الهجرة في تونس. ▪ المصادقة على **الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035** بتاريخ 07 ماي 2024، التي تهدف إلى دعم قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب وتعزّز مشاركته في الشأن العام. وتتضمن محاور تهدف إلى تحويل التحديات إلى فرص للحد من الهجرة غير النظامية وخلق مسارات بديلة داخل الوطن، إضافة الى ربط الصلة بشباب المهجر وتوظيف خبراته وتجاربه للدفاع عن مصالح تونس في بلدان الإقامة وتشجيعه على الاستثمار بأرض الوطن. ▪ إدماج محور الهجرة والتنقل البشري في النسخة الثالثة من وثيقة **المساهمات المحدّدة وطنياً CDN3.0** التي أعدتها وزارة البيئة. ▪ تحيين **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب** 2023-2027.	الاستعداد لإنجاز المسح الوطني الثاني حول الهجرة الدولية بتونس"**Tunisia Hims II** " التنسيق مع المرصد الإفريقي للهجرة من خلال بعث شراكة وتعاون في مجال تدعيم قدرات إطارات المرصد

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ مواصلة العمل **بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإدارة الالكترونية "تونس الرقمية 2025"** بهدف دفع التحول الرقمي والوصول إلى رقمنة 80 % من الخدمات الإدارية في أفق 2030. ▪ الاتجاه نحو دمج **مشروع الاستراتيجية الوطنية للتوظيف بالخارج** في مشروع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل. ▪ **الإستراتيجية الوطنية متعدّدة القطاعات لكبار السّن 2022-2030**: تهدف إلى تحسين نوعية حياة كبار السنّ وضمان عيش كريم وتحقيق اندماج اجتماعي ناجح لفائدتهم، وتولي اهتماما خاصا بفئة كبار السن العائدين بعد تجربة هجرة. ▪ الاستعداد لإطلاق **استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي** (في مرحلتها النهائية). ▪ الاستعداد لإطلاق **الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي** 2026-2030. ▪ الاستعداد لإطلاق **الخطة الاستراتيجية الجديدة لوزارة التربية** للفترة 2026-2030 لتكون "مرجعية وطنية شاملة" تعيد صياغة مستقبل المدرسة التونسية على أسس علمية وتشاركية. ▪ تركيز **لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب** (لجنة قارة البرلمان) منذ ماي 2023، لمواكبة الإطار التشريعي المتعلق بالهجرة والتونسيين بالخارج، من خلال الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، دراسة مشاريع القوانين المتعلقة بالهجرة ومتابعة شؤون التونسيين المقيمين بالخارج. ▪ إحداث **الإدارة العامة للهجرة والتونسيين بالخارج** صلب وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في شهر جويلية 2023 التي تعنى بالمساهمة في رسم وتطوير السياسات الوطنية في مجال الهجرة وتعزيز الروابط والعلاقات مع التونسيين المقيمين بالخارج وتثمين دور الكفاءات التونسية بالخارج، إلى	وتمكينهم من دورات تكوينية في مجال احصائيات الهجرة. مواصلة تطوير نظام المعلومات الوطني حول الهجرة **migradata** بصدد الانتهاء من اعداد تقرير حول محور الهجرة والحراك استنادا الى نتائج التعداد العام للسكان والسكنى

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	جانب التعهد بمشمولات الوزارة في علاقتها بشؤون الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية والتصرف في المسائل المتعلقة بالهجرة الوافدة نحو تونس. ▪ مبادرة وزارة الشؤون الخارجية **لمراجعة الخارطة القنصلية وتحسين الإنتشار القنصلي** بما يضمن تغطية البلدان ذات الكثافة المجهرية للتونسيين المقيمين بالخارج. ▪ انخراط تونس في المشروع المتعلق بـ"**مؤشرات حوكمة الهجرة**" الذي أعدته المنظمة الدولية للهجرة وتعيين وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في المرصد الوطني للهجرة نقطة اتصال مكلفة بالمتابعة والتنسيق (2023). ❖ **تحسين المعارف حول الهجرة:** ▪ استغلال **نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية بتونس** " **Tunisia Hims** " الذي تمّ الاعلان عن نتائجه في موفّى سنة 2021، وذلك من خلال **إحداث لجنة متابعة استغلال نتائج المسح الوطني للهجرة** التي تولّت إنجاز دراسات نوعية حول تحديد ملامح المهاجرين (المهاجر الحالي، المهاجر العائد والأجانب في تونس) ودراسات مواضيعية (البعد الجندري للهجرة في تونس، تعبئة الكفاءات التونسية في تنمية تونس وإعادة إدماج التونسيين العائدين، مذكرة توجيهية استراتيجية حول الجانب القانوني لنظام الحماية الاجتماعية للعمال التونسيين بالخارج...). هذا إضافة إلى عدد من التقارير والمعلّقات والجذاذات حول الفئات الأربعة موضوع المسح. وتوّجت اللجنة أشغالها بإنجاز مذكرة توجيهية حول:" **حوصلة التوصيات وسبل تحسين المسوحات القادمة**" تضمّنت مختلف التوصيات الواردة في الدراسات المنجزة في إطار المسح لتكون رافعة لتوجيه مخططات وسياسات الهجرة في تونس.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ إعداد عدة دراسات متصلة بمسألة الهجرة على غرار: **الهجرة والبيئة والتغيرات المناخية، هجرة الأدمغة من بين المهندسين في تونس، هجرة مهنيي الصحة: رهانات المنظومة الصحية في تونس، رغبة التونسيّين المقيمين بالخارج في الاستثماروفي العودة إلى تونس، ادماج مكوّن تحويلات التونسيين بالخارج في المخطط الخماسي 2026-2030 وطرق الإصلاح....** ▪ تنظيم **الندوة الأكاديمية للمرصد الوطني للهجرة** في نسختيها الأولى والثانية سنتي 2023 و2025 تم خلالهما عرض الدراسات المنجزة في إطار استغلال نتائج المسح الوطني للهجرة بتونس والدراسات المنجزة من قبل بعض الباحثين والأكاديميين، وبعض رسالات البحث (ماجستير ودكتوراه) المنجزة من قبل بعض الطلبة الباحثين في مجال الهجرة، إضافة إلى الإصدارات المختلفة للمرصد. ▪ تنظيم **المنتدى السنوي للهجرة** ينظّمه سنويا المرصد الوطني للهجرة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بهدف تعميق المعارف حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة والتحديات التي تطرحها. وتم تناول موضوع **"الهجرة والتنقل البشري في سياق تغيّر المناخ" سنة 2024** بهدف استشراف الحلول لمعالجة التغيرات المناخية والحد من تأثيراتها السلبية على الحراك السكاني. ▪ تنظيم **"المدرسة الصيفية حول الهجرة"** يتم سنويا تنظيمها بالتعاون بين المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية والمنظمة الدولية للهجرة بهدف تعميق المعارف حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة والتحديات التي تطرحها، وتتناول مواضيع مختلفة على غرار: - مضاعفة طرق الهجرة النظامية: الفرص والتحديات (2024). - الهجرة والتعاون الدولي: الرهانات، التحديات والنماذج الجديدة (2025).	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ توقيع إتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية بين مكتب المنظمة الدولية للهجرة في تونس والمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية في 20 أوت 2025 لتعزيز الروابط بين البحث الأكاديمي والعمل الميداني. ▪ إحداث **ماجستير مهني اختصاص "الهجرة الدولية"** منذ سنة 2023 صلب المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية. ▪ مواصلة تسجيل الباحثين من الطلبة في **ماجستير دولي، تونسي أوروبي**، وفق برنامج يعتمد اللغة الانقليزية بهدف تكوين مختصين في إدارة الهجرة النظامية والآمنة تحصّلت عليه ثلاث جامعات تونسية (جامعة تونس المنار، جامعة منوبة، جامعة تونس) مع جامعات أوروبية من إيطاليا واسبانيا وبريطانيا. ▪ تطوير **الشراكات في المجال البحثي والأكاديمي حول الهجرة** من خلال ابرام اتفاقيات تعاون بين المرصد الوطني للهجرة والمخابر ووحدات البحث المختصة في المجال صلب الجامعات والمعاهد العليا التونسية. ▪ احداث **العيادات القانونية للهجرة على مستوى كليات القانون** بتونس وسوسة وصفاقس، وهي هياكل أكاديمية أنشئت في إطار تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تهدف إلى توعية الطلبة بالرهانات المتصلة بالحوكمة الرشيدة للهجرة من خلال اعتماد مقاربة عملية في تدريس قانون الهجرة، مبنية أساسا على تنظيم محاكمات صورية ومرافعات حول قضايا الهجرة. ▪ المشاركة في **دورات تدريبية** بمقر الجامعة الامريكية بالقاهرة لتعزيز قدرات مختلف المتدخلين في مجال الهجرة من الهياكل العمومية حول المقاييس الإحصائية والديموغرافية للهجرة (جويلية 2022).	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ المشاركة في **دورات تدريبية لتكوين المكوّنين** بمقر المعهد التدريبي لتعزيز شراكات الهجرة في البحر المتوسط بفاليتا- مالطا MCP Training Institute بهدف دعم قدرات مختلف المتدخلين في مجال الهجرة من الهياكل العمومية منذ 2023. ▪ تنظيم دورات تدريبية للأعوان المكلفين **بحراسة الحدود** من أجل التعريف بظاهرة تهريب المهاجرين وكيفية الإحاطة بضحاياها. ▪ تنظيم عدد هام من **الدورات التكوينية الأساسية والمتخصصة** الموجّهة لمختلف قضاة السلسلة الجزائية وممثلين عن المحاكم الابتدائية بمختلف ولايات الجمهورية التونسية إلى جانب **تنظيم دورات تكوينية متعددة القطاعات** ترتكز على الجوانب التطبيقية في مجالات مكافحة الإتّجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهياكل الوطنية المتدخلة خلال سنة 2025. ❖ **إحصائيات الهجرة:** ▪ إعداد مشروع **"استراتيجية وطنية لتطوير الاحصائيات"** بمبادرة من المجلس الوطني للإحصاء وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي(PNUD) . ▪ تبنّي جامعة الدول العربية **مقترح الجمهورية التونسية بخصوص وضع استراتيجية لتطوير العمل الاحصائي في الدول العربية** (تم التصويت عليه في شهر ديسمبر2023) ▪ إنجاز مشروع **"البيانات العمومية المفتوحة open data"** بالشراكة بين رئاسة الحكومة والبنك الدولي من أجل حوكمة البيانات والمعطيات الإحصائية، وذلك في إطار تطوير الخدمات الالكترونية وتعزيز الحوكمة المفتوحة 2023.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	■ الإعلان عن **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024**، الذي تضمّن محورا خاصا بـ"**الهجرة والحراك**" شمل مختلف فئات المهاجرين. ■ اعداد نشرية إحصائية حول محور الهجرة والحراك من قبل المعهد الوطني للإحصاء. ■ الانضمام إلى **عضوية لجنة التنسيق الإقليمية المكلفة بإحصاءات الهجرة بمنطقة المغرب العربي**، تحت اشراف الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمشاركة في وضع السند القانوني لتشكيل اللجنة (ديسمبر 2023). ■ مواصلة العمل على تطوير **نظام المعلومات الوطني حول الهجرة في تونس** " **migradata**" الذي تم تركيزه بالمرصد الوطني للهجرة في 16 فيفري 2023. ويمثّل منصة جامعة لمختلف إحصائيات الهجرة والمؤشرات المتعلقة بها وفقا للمقاييس الوطنية والدولية، وكلّ المعطيات والبيانات المتعلقة بها على منصّته الرقمية وتحيينها، من خلال تزويدها بالبيانات والمعطيات المحيّنة عبر النّفاذ الآلي للمؤسسات المجمّعة والمنتجة لقاعدة البيانات كل في نطاق اختصاصه. ■ إنجاز **تقارير إحصائية سنوية كمرجع للبيانات الإدارية حول الهجرة في تونس**: تم إنجاز التقريرين الاحصائيين حول الهجرة في تونس في نسختيهما الأولى (2023) والثانية (2024)، اللذين تم من خلالهما جمع البيانات والمعطيات الإدارية المضمّنة بالسجلّات الإدارية للهياكل المعنية بملف الهجرة. ■ استكمال **مشروع رقمنة التصرف الإداري في ملفات الأجانب بمكاتب الأجانب بمناطق الأمن العمومي** المنجز في إطار الشراكة بين المرصد الوطني للهجرة والإدارة العامة للأمن العمومي وبدعم لوجستي من المنظمة الدولية للهجرة. والذي تم اطلاقه من خلال تجربة نموذجية بإحدى مكاتب الأجانب في أكتوبر 2022 وتعميمها بجميع مناطق الأمن العمومي منذ 25 نوفمبر 2022. ويهدف هذا	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	المشروع إلى **توفير بيانات ومعطيات إحصائية موثوقة حول المهاجرين الأجانب في تونس**، ويجري العمل حاليا على ربط منصة مشروع رقمنة التصرف الإداري في ملفات الأجانب بمكاتب الأجانب بنظام المعلومات الوطني حول الهجرة. ▪ إرساء **منصة ذكية لليقظة واستشراف المهن ومكامن التشغيل الجديدة** بالمرصد الوطني للتشغيل والمهارات لتشخيص حاجيات سوق الشغل من الكفاءات والمهارات. ▪ العمل على إعداد **مشروع منظومة إعلامية لمتابعة المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج** المرخّص لها من طرف الإدارة العامة للتوظيف بالخارج واليد العاملة الأجنبية بوزارة التشغيل والتكوين المهني باعتبارها الجهة المكلفة بإسناد تراخيص الممارسة ومواصلة تحيين السجل الخاص بهذه المؤسسات. ▪ توسيع نطاق **تغطية الملف الطبي المرقمن** ليشمل كل مستويات الرعاية الصحية (الخط الأول والخط الثاني والخط الثالث) من أجل تعزيز المؤشرات المتعلقة بالخدمات الصحية المسداة للأجانب. ❖ **تطوير الاعمال والاصدارات ذات الصلة بالهجرة:** ▪ تحيين **المعجم الخاصّ بالهجرة واللجوء** (باللغتين الفرنسية والعربية) الذي يهدف إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات ذات الصّلة والحرص على اعتماد مصطلحات موحّدة من قبل مختلف المتدخلين في مجالي الهجرة واللجوء في تونس، وفق السياق الوطني والتفاعل مع الحركية الإقليمية والدولية التي يشهدها في مجالي الهجرة واللجوء (2023). ▪ **تحيين مصنّف النصوص القانونية المتعلقة بالهجرة في تونس** (باللغة الفرنسية)، وذلك في إطار مواكبة ديناميكية المنظومة التشريعية والترتيبية في مجال الهجرة، حيث تضمّنت النسخة الجديدة لسنة 2023 مختلف التنقيحات والنصوص القانونية والترتيبية الجديدة.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية

الهدف 3: تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة

❖ **إرساء استراتيجية اتصالية لوزارة الشؤون الاجتماعية منذ سنة 2023 تتضمّن محور الهجرة والتونسيين بالخارج:**

انطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ أول استراتيجية اتصالية بالوزارة 2023-2025 تحت شعار"**تونس الاجتماعية: إحاطة وتمكين وإدماج اجتماعي و اقتصادي**" بالأقاليم الخمسة. ومثلت الهجرة والتونسيين بالخارج أحد أهم محاور عمل الاستراتيجية.

❖ **المواقع الالكترونية**

المؤسسة / الهيكل العمومي	موقع الواب
المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية	www.ites.tn
رئاسة الحكومة	investment@pm.gov.tn *** boc@pm.gov.tn
سيكاد الارشاد والاتصال الإداري	www.sicad.gov.tn
وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	www.diplomatie.gov.tn***www.econsulat.tn
وزارة الداخلية	www.interieur.gov.tn
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	www.universites.tn*** www.mes.tn
وزارة التشغيل والتكوين المهني	www.emploi.gov.tn*** www.moe.mfpe.gov.tn
وزارة الشؤون الاجتماعية	www.social.gov.tn
البنك المركزي التونسي	www.bct.gov.tn
المعهد الوطني للإحصاء	www.ins.tn
الوكالة التونسية للتعاون الفني	www.atct.tn
الديوانة التونسية	www.douane.gov.tn
البريد التونسي	www.poste.tn*** idaraty.tn/forms/demande-dadhesion-au-pack-ena-tounsi -

برمجة تنظيم دورات تكوينية وورشات نقاش حول الاتصال خلال الازمات -الهجرة غير النظامية نموذجاً- لمناقشة عدد من المحاور مثل: السياقات الوطنية والاقليمية للهجرة - المفاهيم التشريعات والأطر القانونية، مصادر المعلومات والاحصائيات.

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز		برامج مستقبلية
	ديوان التونسيين بالخارج	https://www.ote.nat.tn	
	المرصد الوطني للهجرة	https://www.migration.nat.tn	
	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	investintunisia.tn *** boc@fipa.tn	
	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	www.apia.com.tn	
	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	www.tunisieindustrie.nat.tn*** www.apii.com.tn	
	الوكالة الوطنيّة للتّشغيل والعمل المستقل	www.emploi.nat.tn/fo/ar/global.php	
	E-Houwiyaالهوية الرقمية على الجوال	www.mobile-id.tn/accueil	
	المرصد الوطني للشباب	www.onj.nat.tn***onj.tunisia@gmail.com	
	المنصة الوطنية لريادة الاعمال ريادة	www.riyeda.tn	
المحور الثاني: النهوض بالهجرة المنظمة وحماية حقوق المهاجرين	**المحور الفرعي الأول: النهوض بالهجرة المنظمة**		
	الهدف 4: ضمان حيازة جميع المهاجرين بما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية		
	❖ التونسيون بالخارج:		
	▪ **استبدال بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر العادي بجواز سفر بيومتري**: تم تنقيح القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر بمقتضى القانون عدد 23 لسنة 2024 المؤرخ في 11 مارس 2024 (الفصل 6)، ويبقى جواز السفر المقروء آليا المسلّم قبل دخول هذا القانون حيّز النفاذ صالحا إلى حين تعويضه بجواز السفر البيومتري.		
	▪ تركيز **وحدات إعداد جوازات سفر** بكل من محافظة شرطة الحدود بمطار تونس قرطاج، وبميناء حلق الوادي ومركز شرطة الحدود بميناء جرجيس، وذلك لتقريب الخدمة من المسافرين وسعيا		

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	لتذليل الصعوبات بالنسبة للمسافرين الذين يتقدمون للسفر ويتفاجؤون بانتهاء صلوحية جوازات سفرهم. ▪ إحداث **مركز إنتاج جوازات سفر متنقل** بمختلف الجهات. ▪ تكليف عدد من أعوان شرطة الحدُود على متن الرّحلات البحريّة لقبُول ملفات استخراج وتجديد جوازات السفر **وتوفير المعدات الفنية اللازمة لعملية قبول تلك الطلبات** لتسهيل الإجراءات لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج. ▪ الانتفاع "**بوثيقة الإفادة**" التي تسندها مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل للمواطن التونسي في إطار العمل بالخارج أو قصد التجمع العائلي بهدف **التسريع في استخراج الوثائق المطلوبة عن طريق المصالح المختصة** على غرار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر. ▪ مواصلة العمل على **إرساء منظومة متكاملة للعمل القنصلي** بكل أبعاده تستند إلى جملة من الأدوات القانونية والإمكانيات اللوجستية والموارد البشرية وذلك من خلال تبني مقاربة شاملة ومندمجة تهدف إلى رقمنة الخدمات القنصلية بما يستجيب لإنتظارات التونسيين المقيمين بالخارج، وقد تم في هذا السياق: - انطلاق العمل **بالقنصلية الرقمية e-Consulat** في الطور التجريبي بعدد من البعثات النموذجية بالخارج (باريس-بانتان-روما)، على أن يتم تعميم المنظومة على القنصليات بأوروبا في مرحلة أولى ثم على بقية البعثات بدول العالم. - الانطلاق في تجربة وتقييم خدمات التسجيل القنصلي (الترسيم واستخراج البطاقة القنصلية وتجديدها وتحويل الملف القنصلي)، إلى جانب خدمة جواز السفر.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- الانطلاق الفعلي **للحزمة ذات الأولوية بعدد 21 بعثة دبلوماسية وقنصلية**، وتشمل خدمة حجز المواعيد عن بعد، وذلك في إطار تحسين الخدمات المسداة وتيسير النفاذ إليها بهدف الحد من الاكتظاظ وتجنب مشقة التنقل غير الضروري للتونسيين المقيمين بالخارج. ▪ تركيز **"بوابة الخدمات الإدارية بالخارج"** لفائدة أبناء التونسيين المقيمين بالخارج التونسية المقيمة بالخارج بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع وتيرة إنجاز المعاملات القنصلية عن بعد بطريقة آمنة وفعّالة. ▪ مشروع ربط مقر وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ببعثاتها الديبلوماسية والقنصلية بشبكة اتصالات خاصة موحّدة وآمنة (VPN) وتم إلى حد الآن ربط 3 بعثات بالخارج. ▪ مواصلة مشروع وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج **مراجعة الخارطة القنصلية وتحسين الانتشار القنصلي** بما يضمن تغطية البلدان ذات الكثافة المهجرية للتونسيين المقيمين بالخارج: - إحداث **قنصلية بمدينة بولونيا** الإيطالية (أفريل 2024) لتقريب الخدمات الإدارية من المهاجرين التونسيين بإيطاليا والذين يعملون ويقيمون في المدن الراجعة بالنظر لمقاطعتي ايميليا رومانا وليماركي. - احداث **قنصلية الجمهورية التونسية بمونبلي بفرنسا** (أمر عدد 543 بتاريخ 8 نوفمبر 2024). - إعادة فتح **القنصلية العامة للجمهورية التونسية ببنغازي**، منذ 25 ماي 2025. - إحداث **وكالتين قنصليتين في فرنسا** بكلّ من مدينة طولون وليل واللتين تم إطلاق العمل بهما خلال شهر ديسمبر 2025.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- إحداث **وكالتين قنصليتين ببوردو وأجاكسيو** (ديسمبر 2025) واللتين تم إطلاق العمل بهما بتاريخ 25 جانفي 2026. ❖ **الأجانب في تونس:** ▪ **مشروع التأشيرة الالكترونية E-Visa** بهدف تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال في معالجة طلبات التأشيرة وتسهيل اسنادها لفائدة الأجانب الوافدين إلى تونس. ▪ إعفاء **حاملي جوازات السفر العادية الإيرانية والعراقية** من تأشيرة الدخول إلى تونس في إطار السياحة بداية من يوم 15 جوان 2024. ▪ تسهيل **إجراءات حصول المصريين على تأشيرات دخول** إلى التراب التونسي بالمعابر الحدودية التونسية بداية من يوم 15 جانفي 2026، ويتمتّع بهذا الإجراء حصريًا الباحثون والأساتذة الجامعيون والأطباء وكبار موظفي الدولة وكذلك عائلات الزيجات المختلطة التونسية المصرية (القرين والأبناء)، إضافة إلى تسهيلات أخرى لفائدة المواطنين المصريين المسافرين الذين يحلّون بتونس ضمن مجموعات سياحية. ▪ تخصيص **منصّة رقمية لإيداع ومتابعة مطالب تشغيل الأجانب بتونس.** ▪ تسليم بطاقات إقامة لمدة سنة لفائدة الطلبة من البلدان الإفريقية وذلك قصد تسهيل فترة إقامتهم بالتراب التونسي وتمكينهم من التجديد الدوري لوثائقهم في آجال مناسبة (مارس 2023). ▪ التمديد في وصل الإقامة من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر (مارس2023).	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ العمل على تمكين كل أجنبي مقيم على التراب التونسي بصفة نظامية من **معرّف وحيد** وذلك ضمن مشروع رقمنة التصرف الإداري في ملفات الأجانب بمكاتب الأجانب بمناطق الأمن العمومي والذي يشمل كل المهاجرين الوافدين بصفة نظامية. ▪ مواصلة **تكثيف حملات مراقبة تشغيل الأجانب** في تونس من طرف متفقّدي الشغل طبقا للتشريع الجاري به العمل. ▪ متابعة **وضعيات إثبات الهوية الشخصية للأطفال الأجانب المولودين حسب الادّعاء بالبلاد التونسية** من خلال اقتراح: - حثّ المستشفيات على **تسجيل كل حالة ولادة في صفوف المهاجرات.** - تنظيم **وحدات متنقلة** تتولى متابعة حالات النساء الحوامل لضمان تسجيل الولادة واستكمال ملف التسجيل في العودة الطوعية. - تيسير عملية تسجيل الولادة بدفاتر الحالة المدنية بصفة استثنائية بناء على وثيقة **Laissez-Passer** لفائدة المهاجرين المنتفعين بالعودة الطوعية.	
	الهدف 5: تعزيز توفر ومرونة وسائل الهجرة النظامية تعمل تونس على معالجة موضوع الهجرة ضمن مقاربة شاملة تستند إلى حقوق الانسان والعمل على ايجاد توازن بين مكافحة الهجرة غير النظامية وتسهيل اجراءات تنقل الأشخاص وتعزيز قنوات الهجرة المنظمة وذلك من خلال: ❖ <u>إبرام اتفاقيات دولية ثنائية في مجال الهجرة</u>	- تعزيز التعاون الثنائي من خلال العمل على إبرام اتفاقيات جديدة في مجال الهجرة والتنمية المتضامنة مع الدول المستقطبة للمهاجرين التونسيين.

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	أبرمت تونس اتفاقيات مع عديد الدول بهدف تعزيز التصرف التوافقي في الهجرة من خلال تيسير تنقل الأشخاص وتسهيل النفاذ إلى سوق الشغل بالخارج، هذا فضلا عن دعم برامج التنمية المتضامنة من ذلك: ▪ **اتفاقيات الاستيطان** بين تونس والجزائر سنة 1963 والمغرب سنة 1964. ▪ **الاتفاق الإطاري مع الجمهورية الفرنسية حول التصرف التو افقي في الهجرة والتنمية المتضامنة سنة 2008، الذي يشمل تبادل الشبان المهنيين وفقا لمقتضيات الاتفاق التونسي الفرنسي حول تبادل الشبان المهنيين المبرم سنة 2003:** - تم احداث **لجنتين فرعيتين حول التنمية المتضامنة** وجميع المسائل المتعلقة بالهجرة خلال اجتماع الدورة العاشرة للجنة متابعة تنفيذ الاتفاق الإطاري في غرة مارس 2024. ▪ **اتفاق تعاون في مجال الهجرة مع الكونفدرالية السويسرية سنة 2012، و اتفاق حول تبادل الشبان المهنيين مبرم في نفس السنة:** - الاتفاق على **دعم تنفيذ اتفاق الشبان المهنيين** خلال الاجتماع الثاني عشر للجنة متابعة تنفيذ الشراكة التونسية السويسرية في مجال الهجرة بتاريخ 14 نوفمبر 2024. - تحديد **أولويات برنامج التعاون التونسي السويسري للفترة 2025-2028**، والمتمثلة في التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التغير المناخي والبيئة ودعم حوكمة الهجرة خلال إجتماع لجنة القيادة بتاريخ 16 أفريل 2025، ▪ **محضر الجلسة المشترك حول المفاوضات المتعلقة بالتنقل، التصرف التو افقي في مجال الهجرة، العودة الطوعية والتنمية المتضامنة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفيدرالية الألمانية سنة 2017:**	- مواصلة السعي إلى دعم التعاون الدولي مع مختلف الشركاء الدوليين ومع المنظمات الدولية العاملة في مجال الهجرة استنادا إلى مقاربة تضمن حقوق ومصالح المهاجرين، وذلك من خلال المساهمة في إنجاز ومتابعة تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تتوافق والأولويات الوطنية.

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- عقد اجتماع الدورتين الرابعة والخامسة للجنة المشتركة للمتابعة على التوالي سنتي 2023 بتونس و2025 حيث تمّ التأكيد على **أهمية دعم التعاون بين الطرفين.** ▪ **مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الهجرة التوافقية والتنمية المتضامنة والأمن بين حكومة الجمهورية التونسية والحكومة الفيدرالية للمملكة البلجيكية سنة 2018:** - الاتفاق على **تعديل مذكرة التفاهم** خلال اجتماع لجنة القيادة الثالث بتاريخ 21 فيفري 2024 ▪ **مشروع مذكرة التفاهم بين وزارة الإدماج، الأمن الاجتماعي والهجرة بالمملكة الاسبانية ووزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج** حول "التحركات الهجرية الآمنة، المنظمة والنظامية". (نوفمبر 2023). ▪ **مشروع مذكرة النوايا بين وزارتي الداخلية التونسية والنمساوية** قصد إنشاء شراكة كاملة في مجال الهجرة (نوفمبر 2023). ❖ **إبرام اتفاقيات ثنائية في مجال هجرة اليد العاملة:** تواصل تونس متابعة الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها في مجال هجرة اليد العاملة مع بلدان أوروبية وعربية والتي تهدف إلى النهوض بالهجرة المنظمة والحفاظ على الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين، على غرار **التعاون التونسي القطري، التعاون التونسي الكندي، التعاون التونسي الألماني، التعاون التونسي المالطي**. هذا إضافة إلى **التعاون الإيطالي** الذي يتمثل في: ▪ ابرام مذكرة تفاهم أولية **بين تونس وإيطاليا** بتاريخ 20 أكتوبر 2023 تهدف إلى **تخصيص حصة سنوية لفائدة 4000 تونسي للعمل في إيطاليا** في إطار الهجرة المنظمة خلال السنوات 2026-2027-	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	2028، وتمكّن من مرافقة تونس في مجال التكوين المهني من خلال تنظيم برامج تكوينية في عدة اختصاصات مهنية لتلبية حاجيات المؤسسات الإيطالية من اليد العاملة التونسية المؤهّلة. ▪ **إبرام اتفاقيات تكميلية خلال سنتي 2024 و2025**. وانطلاق العمل بمذكرة التفاهم منذ جانفي 2026. ▪ تخصيص **حصة سنوية للعمال التونسيين الموسميين وغير الموسميين** وذلك في إطار **مرسوم التدفقات الإيطالي Decreto flussi** (الذي يحدد العدد الإجمالي للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الذين يمكّنهم دخول إيطاليا من أجل العمل الموسمي التابع أو المستقل، وكذلك الشروط اللازمة لذلك). ❖ **التعاون مع الاتحاد الأوروبي** ▪ **مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي المبرمة في 20 أكتوبر 2023**: تمّ عقد عدة اجتماعات للتشاور بخصوص التدابير الرامية إلى تجسيد الأهداف المضمّنة **بالمحور الخامس** حول "**الهجرة والتنقل**"، تم عقد آخر اجتماع بتاريخ 30 أكتوبر 2024. ▪ **مسار روما**: انطلق بمناسبة إعلان مؤتمر روما حول **"الهجرة والتنمية"** المنعقد بتاريخ 23 جويلية 2023، وهو مبادرة إقليمية تم اطلاقها لتعزيز الحوار والتعاون بين دول شمال افريقيا ودول الاتحاد الأوروبي بهدف **معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية بصفة شاملة** مع التركيز على مجالات التنمية الاقتصادية في دول المنشأ والهجرة النظامية ومكافحة التهريب والحماية الإنسانية: تمّ خلال الاجتماع الثالث للجنة القيادة المنعقد سنة 2024، **تفعيل خطة العمل الخاصة بمسار روما وتكوين ثلاثة فرق عمل** قصد دراسة المشاريع التي سيتم اقتراحها من قبل الدول الأعضاء، والمتعلقة بمجالات **الاقتصاد والتنمية، المناخ والطاقة والهجرة والأمن**.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ **مبادرة الشراكة من أجل المهارات**: انطلقت سنة 2022، وتهدف إلى تعزيز التنسيق بين الأنشطة المندرجة في إطار التعاون في مجال تنقل اليد العاملة المؤهلة بين تونس والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتمّ خلال الاجتماع السنوي التقني الثالث بتاريخ 17 جوان 2025، إعداد **خارطة الطريق والآفاق المشتركة بشأن هذه المبادرة**، والاتفاق على دعم مراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي، ودعم نظام المعلومات التونسي حول سوق الشغل والاعتراف بالكفاءات والمؤهلات. ❖ **تطوير برامج التعاون الدولي التي تدعم الهجرة المنظمة والآمنة:** تولّت مختلف المصالح والهياكل الوطنية المتدخلة في مجال الهجرة بالتعاون مع الشركاء الدوليين إنجاز عديد البرامج والمشاريع والتدخّلات الهادفة إلى النهوض بالهجرة المنظمة وتعزيز حوكمة هجرة اليد العاملة، وتمّ في هذا الإطار: ▪ مواصلة التعاون في إطار **برنامج التعاون شبه الإقليمي" من أجل مقاربة شاملة لحوكمة الهجرة وتنقل اليد العاملة في شمال إفريقيا«THAMM+» في مرحلتيه الثانية والثالثة**. ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين إدارة وحوكمة الهجرة بين تونس وبلدان الاتحاد الأوروبي من خلال وضع برامج للتنقل القانوني وتعزيز مسارات وطرق هجرة اليد العاملة بصفة منتظمة ودائمة، وتوفير فرص العمل اللائق في تونس وفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين، وتعزيز آليات حمايتهم في مختلف مراحل الهجرة بما يتماشى مع حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية. ▪ **مشروع Perspectives** الذي يهدف إلى تطوير مبادرات الهجرة الدائرية بما يعزّز مجهودات الحكومة التونسية في الحدّ من ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب وذلك عبر تمكينهم من اكتساب تجربة مهنية، ويساهم في تطوير فرص إدماجهم في سوق الشغل التونسية والسويسرية.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	الهدف 12: تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب ❖ **تعصير الخدمات الموجهة للتونسيين المقيمين بالخارج:** ■ انطلاق العمل **بمنظومة القنصلية الرقمية e-Consulat** في عدد البعثات بالخارج. ■ إطلاق العمل بـ**"بوابة الخدمات الإدارية بالخارج"** لفائدة التونسيين المقيمين في الخارج. ■ إحداث **فضاء التونسيّين المقيمين بالخارج بمقرّ الإدارة العامّة لشرطة الحدُود والأجانب** بوزارة الداخلية والذي يُعنى بقبُول ملفات جوازات السّفر الخاصّة بهم، على مدار الساعة وعلى طول السنة أين يتحصّل المعني على جواز سفره خلال نفس اليوم وفي فترة زمنيّة وجيزة. ■ تعصير **الخدمات الديوانية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج** من خلال مجموعة تطبيقات تم اعتمادها منذ 01 جوان 2025، وهي على التوالي: - **رخصتي:** مطلب الحصول على رخصة الجولان - **أمتعتي:** التصريح بقائمة الأمتعة - **وضعيتي:** التعرف على وضعية السيارة. ■ إدراج "البوابة الذكيّة Smart Gate" ضمن النسخة الجديدة من تطبيقة "المسافر الذكي" الموجهة للمسافرين بمن فيهم التونسيين المقيمين بالخارج. ■ إطلاق باقة **"أنا تونسي (Pack Ena Tounsi)** "التي تمثل عرضا ماليا شاملا يقدّمه البريد التونسي خصيصاً للتونسيين المقيمين بالخارج لتسهيل معاملاتهم المالية.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ يمكّن الموقع الإلكتروني **لديوان التونسيين بالخارج** من التسجيل عن بعد في برامج تعليم اللغة العربية ومختلف البرامج والأنشطة التي ينفذها الديوان كما يقدم بيانات عن الخدمات وشروط الانتفاع بها. ▪ مواصلة **تعزيز سلك الملحقين الاجتماعيين**، التابعين للديوان بالبعثات الديبلوماسية والقنصلية التونسية بالخارج، المحدث منذ سنة1972، **ليغطي نسبة 90 % من التونسيين المقيمين بالخارج**. وللغرض يتم تنظيم دورات تكوينية حضورية وعن بعد لفائدتهم بهدف تحسين قدراتهم وأدائهم وذلك منذ سنة 2022. ❖ **الأجانب في تونس** ▪ رقمنة **التصرف الإداري في ملفات الأجانب بمكاتب الأجانب بمناطق الأمن العمومي**: تمكين كل أجنبي مقيم على التراب التونسي بصفة نظامية من معرف وحيد وتمكينه من الخدمات والوثائق الضرورية (استخراج بطاقة إقامة أو تجديدها....). ▪ يوضّح **الموقع الالكتروني للإرشاد والاتصال الإداري SICAD** التابع لرئاسة الحكومة شروط الانتفاع والوثائق المطلوبة والمراحل المتّبعة ومختلف المصالح العمومية المتدخلة للحصول على بطاقة إقامة للأجانب في تونس، كما يضع على ذمّتهم مطبوعات على الخط خاصة بطلب التأشيرة أو ببطاقة الإقامة. كما يوفّر الموقع إمكانية التخاطب الفعلي مع الإدارة وذلك من خلال الركن الخاص بالمقترحات ضمن الموقع.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ إحداث **فضاء خاصّ بالطلبة الدّوليّين والمُتكوّنين الأجانب** بمقرّ الإدارة العامّة لشرطة الحدُود والأجانب بوزارة الداخلية، لقبُول طلبات الإقامة الخاصّة بهم، وتمكينهم من بطاقات إقامة حينيّة (انطلق العمل الفعلي بتاريخ 30 سبتمبر 2023). ▪ تطوير **المنصة الرقمية لإيداع ومتابعة مطالب تشغيل الأجانب في تونس** بوزارة التشغيل والتكوين المهني. ❖ **في مجال الإتّجار بالأشخاص:** ▪ تواصل الهيئة الوطنية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص بالشراكة مع عديد الوزارات العمل على ضمان تطبيق واسع وسليم للقانون الأساسي المتعلق بمنع الإتّجار بالأشخاص ومكافحته، من خلال ردع كل أنواع الإتّجار بالأشخاص والحدّ من ظاهرة استغلال المهاجرين غير النظاميين من خلال تكثيف حملات الرقابة.	
	الهدف 18: الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات ❖ **تنمية المهارات والكفاءات من خريجي التعليم العالي** ▪ تعزيز التواصل الدائم مع التونسيين المقيمين بالخارج خاصة **الكفاءات ورجال الأعمال** وتيسير انخراطهم في المبادرات الوطنية ذات الصلة بالتنمية والاستثمار. ▪ تطوير **الديبلوماسية الاقتصادية وديبلوماسية الكفاءات** عبر توظيف الحضور التونسي بالخارج في استقطاب الاستثمارات ونقل المعرفة، وبناء الشراكات الدولية.	- مزيد إبرام الاتفاقيات الثنائية التي تخول الاعتراف بالشهائد العلمية بصفة آلية.

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ **الاستثمار في مجال تطوير برامج التعليم العالي:** عملت تونس على مزيد تثمين الاستثمار في مجال تطوير برامج التعليم العالي وتنمية المهارات ممّا جعل شهادات التعليم العالي التونسية معترف بها على المستوى الدولي، خاصة في اختصاصات الهندسة والطب والصحة والصناعات التكنولوجية والاتصال. ▪ صدور **منشور البنك المركزي التونسي عدد 10** بتاريخ 5 سبتمبر 2025 حول التحويلات بعنوان تغطية نفقات الدراسة والتربصات الأكاديمية في الخارج، حيث نص المنشور على الترفيع في منحة نفقات الاستقرار (dépenses d'installation) للدراسة في الخارج إلى ستة آلاف دينار (6000 دينار) شهريًا وفي منحة نفقات الإقامة (dépenses de séjour) في الخارج للدراسة إلى أربعة آلاف دينار (4000 دينار) شهريًا وذلك خلال العام الدراسي. ▪ برامج التعاون الثنائي مع العديد من البلدان في مجال التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق إبرام اتفاقيات إطارية وبروتوكولات تفاهم أو برامج تنفيذية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وهي على التوالي: - اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونظيرتها الموريتانية، بتاريخ 26 جانفي 2023، - مذكرة تفاهم بين تونس والمملكة المتحدة بتاريخ 01 مارس 2023. - مذكّرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الثقافة والتجديد المجريّة بتاريخ 29 أفريل 2024، - مذكّرة تفاهم تونسية إيطالية بتاريخ 17 أفريل 2024.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- اتفاقية تعاون بين الجمهورية التونسية ودولة فلسطين بتاريخ 20 سبتمبر 2024. - اتفاقية تعاون بين الجزائر وتونس بتاريخ 13 أفريل 2025. - اتفاقية تعاون علمي وتكنولوجي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية بتاريخ 12 جوان 2025. ▪ مواصلة تنفيذ اتفاقية الشراكة الاطارية بين تونس والاتحاد الأوروبي المبرمة بتاريخ 29 مارس 2022 والمتعلقة **بالبرنامج الأوروبي للبحث والابتكار "أفق أوروبا"**، والتي أصبحت تونس بموجبها عضوا في الفضاء الأوروبي للبحث بما يمكّنها من التمتع بمختلف الامتيازات المخوّلة للدول الأوروبية. ▪ احتضان تونس للدورة 40 **للمؤتمر السنوي للمنظمة العربية للمسؤولين عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية** (سنة 2023) والدورة 42 (سنة 2025) تحت شعار "**دور القبول والتسجيل في تحسين التصنيف العالمي للجامعات**". ويهدف المؤتمر إلى دعم التعاون والانفتاح بين الجامعات من مختلف الدول العربية، لتسهيل عملية تبادل الطلبة والإطار الأكاديمي والاداري، بالإضافة إلى تمتين علاقات التعاون مع الجامعات والهيئات المشاركة من خارج الوطن العربي. ❖ **الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات لخريجي التعليم العالي** تعمل تونس على تطوير آليات التقييم والاعتراف بالمهارات والمؤهلات لطالبي الشغل وتمّ في هذا الإطار: ▪ **المصادقة على الاتفاقية العالمية للاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي** بمقتضى القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2021 المؤرخ في 19 جويلية 2021. وفي هذا الصدد تمّ: ○ انتخاب **تونس نائب رئيس مكتب الاتفاقية في المؤتمر الدولي الحكومي الأول** للدول الأطراف المنعقد سنة 2023 **وإعادة انتخابها بنفس الصفة للفترة 2025-2027** خلال المؤتمر الدولي	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	الثاني المنعقد في جوان 2025. وتعمل الدولة التونسية على الاستفادة المثلى بما تتيحه الاتفاقية من فرص للطلبة والأكاديميين والباحثين والمؤسسات الجامعية. ▪ مواصلة العمل **بآلية الاعتراف بالشهائد العلمية المتحصل عليها بالخارج**: من خلال اصدار شهادة معادلة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للشهائد العليا الأجنبية ووزارة التشغيل والتكوين المهني بالنسبة لشهائد التكوين المهني الأجنبية. ويمكن أن تتم المعادلة بموجب بعض الاتفاقيات الثنائية أو استنادا إلى النصوص القانونية الصادرة للغرض. ▪ **مواصلة اعتماد إجراءات تمكّن من المصادقة على الشهائد العلمية**: وهي خدمة مسداة لفائدة الراغبين في العمل والدراسة بالخارج. ▪ **تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على الشهائد العلمية**: مواصلة العمل باعتماد الختم الإلكتروني QR Code لتعويض الإمضاء اليدوي على الشهائد الوطنية. ▪ دخول اتفاقية لاهاي المتعلقة **بحذف شرط التصديق على الوثائق العامة الأجنبية والشروع في اعتماد نظام "الأبوستي" Apostille** حيز التنفيذ بين تونس وبلجيكا في **11 جوان 2025**، بعد رفع التحفظ الذي وضعته بلجيكا على الوثائق العامة التونسية المرفقة بشهادة " أبوستي" سنة 2018. علما وأن الاتفاقية نافذة بين تونس و117 دولة منذ غرة مارس 2019. كما تعمل تونس على **تكريم عدد هام من الكفاءات والمبدعين التونسيين المقيمين بالخارج**، وذلك تقديرًا لإبداعاتهم وإنجازاتهم المتميزة في مجالات متعددة وذلك من خلال: ▪ تنظيم **منتديات سنوية للكفاءات التونسية بالخارج**، بهدف تعزيز التواصل وتبادل الخبرات بين الفاعلين في الداخل والخارج.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تخصيص **فضاءات إعلامية وطنية** (برامج تلفزية وإذاعية، صحافة مكتوبة ورقمية) لتسليط الضوء على قصص نجاح حققها التونسيون في شتى المجالات. ▪ دعم **تنظيم معارض وندوات وملتقيات** تُعنى بإبداعات التونسيين المقيمين بالخارج التونسية، سواء داخل تونس أو بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية. ❖ **تطوير منظومة التكوين المهني:** ▪ يخوّل الإطار القانوني التونسي للمترشحين الذين تتوفّر لديهم الشروط المطلوبة أن يتحصلوا على **شهادة لتثمين خبرتهم المهنية** لاسيما في مجال بعث المشاريع الصغرى أو الانتقال للعمل بالخارج في مختلف الانشطة التي تستوجب ممارستها كفاءة مهنية. ▪ يتم العمل على **تطوير منظومة التكوين المهني** في كل الاختصاصات والمجالات باعتماد المعايير والتجارب الدولية الناجحة مما جعل خريجي هذه المنظومة يحظون بنسبة اندماج مرتفعة بسوق الشغل التونسية والدولية من خلال: - إشراف الوكالة التونسية للتكوين المهني على 136 مركز تكوين مهني في جميع أنحاء الجمهورية وتغطي أكثر من **400 تخصّص في 12 قطاعا اقتصاديا.** - إطلاق اختصاصات جديدة منذ سنة 2023/2022 تركّز على التكنولوجيا الحديثة والصيانة الصناعية والصناعات الذكية، والطاقات المتجددة تلبية لحاجيات سوق الشغل الوطنية والدولية.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- ابرام اتفاق بين تونس وإيطاليا في 24 فيفري 2025 في مجال تكوين وتشغيل خريجي مراكز التكوين المهني في الاختصاصات المطلوبة في سوق الشغل الإيطالي مثل اللحام والبناء (THAMM+). - ابرام اتفاق إطاري قطاعي بين الجمهورية التونسية وإمارة موناكو بتاريخ 22 فيفري 2024، في مجالات التكوين المهني وتبادل الخبرات. - ابرام اتفاق إطاري للتعاون بين الجمهورية التونسية ودولة ليبيا في أفريل 2025، في مجال التكوين المهني من خلال تدريب الكفاءات في قطاعات الصيد البحري، تشغيل الموانئ وصيانة الطائرات. - إطلاق مشروع "Tunisie Professionnelle" بتاريخ 20 جوان 2025 بالتعاون مع إيطاليا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الذي يهدف إلى تطوير منظومة التكوين المهني وتحسين قابلية تشغيل الشباب.	
	المحور الفرعي الثاني: حماية حقوق المهاجرين	
	الهدف 6: تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق تولي تونس أهمية بالغة لحماية العمّال ودعم حقوقهم الاجتماعية والمهنية بما يتلاءم ومعايير العمل الدولية، وهو ما يتجلّى من خلال: ▪ **المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية:** ارتفع عدد الاتفاقيات التي صادقت عليها تونس إلى حدود **65 اتفاقية** بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، وهو ما يجعل بلادنا من أهم الدول الإفريقية والعربية من حيث عدد الاتفاقيات المصادق عليها والالتزام بها وتعديل التشريعات الشغلية بما يتوافق ومقتضياتها.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تعمل تونس على استكمال إجراءات المصادقة على: - **اتفاقية العمل الدولية عدد 155 حول الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل.** - **اتفاقية العمل الدولية عدد 129 حول تفتيش العمل في الزراعة.** ▪ **تواصل تونس التزامها كدولة رائدة في "التحالف 8.7"** وذلك في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف التنموية لأجندة 2030 للتنمية المستدامة، من خلال تعهّدها باتخاذ الإجراءات الآنية والفعّالة **للقضاء على العمل الجبري ولوضع حدّ للعبودية الحديثة والإتّجاربالبشر الذي يشمل المهاجرين، والقضاء على كافة أشكال عمل الأطفال**، وذلك بغاية تحقيق الهدف التنموي الثامن. ▪ **تكريس تشريع الشغل التونسي لمبدإ المساواة في المعاملة بين العمال المحليين والعمّال المهاجرين:** يضمن القانون التونسي مبدأ عدم التميز والمساواة في حقوق العمل لجميع العمال المهاجرين حيث يتمتع العامل الأجنبي بنفس الحقوق ويخضع لنفس الواجبات الناجمة عن العلاقات الشغلية المنطبقة على العامل التونسي. ▪ **منع المناولة وتجريمها في القطاع الخاصّ والعام:** - تنقيح وإلغاء عدة فصول من مجلة الشغل وإصدار القانون عدد 09 لسنة 2025 المتعلق **بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة** وانفاذه من خلال إنجاز حملات مراقبة لشركات المناولة بالقطاع العام والقطاع الخاص. - صدور الأمر عدد 327 لسنة 2025 المؤرخ في 17 جوان 2025المتعلق بمنع المناولة في القطاع العام وحل شركة الاتصالية للخدمات.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- صدور الأمر عدد 459 لسنة 2025 بتاريخ19 نوفمبر 2025 ،المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها والذي ينقّح الأمر الحكومي المؤرّخ في 17 جوان 2021، وذلك بتسوية وضعيّة عملة الحضائر من الشريحة العمريّة ممّن تجاوز سنهم 45 سنة ويقل عن 55سنة. ▪ **مراجعة المنظومة الوطنية للاستثمار بما فيها القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر2016** ونصوصه التطبيقية: تمّ تخصيص مجلس وزاري مضيق لمراجعة قانون الاستثمار ووضع أسس جديدة لجذب الاستثمار وتطوير منظومته بتاريخ 31 ديسمبر 2025، وذلك بهدف دفع الاستثمار وتيسير إنجازه وتبسيط الإجراءات وتشجيع احداث المؤسسات وتطويرها وفق أولويات الاقتصاد الوطني. وتم وضع **بريد الكتروني على ذمة المستثمرين** للإعلام عن أي تعطيل من هيكل عمومي قد يعترض المستثمر سواء على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي. ▪ انخراط تونس في المراحل الثلاثة لمشروع برنامج الانتداب العادل**FAIR 3**، المنجز بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والذي تواصل إلى موفّى سنة 2025. ويهدف إلى مزيد تنظيم الوساطة في سوق الشغل الدولية والحد من كلّ أشكال التحيل والابتزاز في عمليات الانتداب والتوظيف بالخارج ومن انتهاكات الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين. ▪ **تنظيم القطاع الخاص في مجال التوظيف بالخارج:** - مواصلة النظر في **مشروع القانون** المتعلق بتنظيم ممارسة المؤسسات الخاصة لنشاط التوظيف بالخارج، الذي يهدف إلى تنظيم القطاع وحماية طالبي الشغل بالخارج من كل عمليات التحيّل والابتزاز من قبل الشركات الوهمية الناشطة في المجال. وللغرض تم **تنظيم ورشة عمل** من طرف	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	وزارة التشغيل والتكوين المهني بالتعاون مع منظّمة العمل الدولية في شهر أفريل 2025 **للاتفاق على الصيغة النهائية لمشروع القانون المذكور.** - تحرص الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل خلال مناقشتها لفرص التشغيل بالخارج مع المشغّلين الأجانب وقبل نشر العرض للعموم على تفادي كل أشكال الميز بين الجنسين وعلى أن **ينص عقد العمل على كل المعطيات التي تضمن حقوق المنتدبين في العمل اللائق** وتحفظ كرامتهم وحريتهم. كما أطلقت الوكالة منذ سنة 2024 **منصة إلكترونية** تفاعلية لنشر عروض الشغل بالخارج. - طوّرت الوكالة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية **نموذج عقد عمل بالخارج خلال السنوات 2023-2024-2025**، يركّز بشكل واضح على المساواة وعدم التمييز في الأجر ونوعية العمل والسكن، وتحديد ساعات العمل والإجازات والتأمين الصحي، وآليات الشكوى والتظلم المتاحة للعامل/العاملة في دولة العمل، مع إلزام المشغّل بتوفيرها، والتزامه بقوانين العمل في بلده وبالحد الأدنى للمعايير الدولية.	
	الهدف 7: معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها ❖ **الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الانسان** ▪ **يضمن الدستور التونسي مجمل الحقوق والحريات** التي نصّت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية لحماية المواطنين التونسيين وكذلك الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية. ▪ مصادقة تونس على أغلب المعاهدات والمواثيق الدّوليّة لحقوق الإنسان، وإحداث **مكتب قُطري للمفوّضيّة السّامية لحقوق الإنسان بتونس.**	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ استعراض تونس لتقاريرها الوطنيّة في إطار **آلية الاستعراض الدّوري الشّامل** (مجلس الأمم المتّحدة لحقوق الانسان)، **لاتفاقية القضاء على التّميز ضدّ المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشّعوب، والبروتوكول الافريقي الخاص بحقوق المرأة في افريقيا، والاتفاقية الدّوليّة للقضاء على التّميز العنصري** خلال السنّوات 2022 و2023 و2025. ▪ تُعدُّ تونس من أكثر الدّول تلقّيا **لزيارات الآليات الخاصّة التابعة لمجلس الأمم المتّحدة لحقوق الانسان** في إطار الدّعوة المفتوحة لهذه الآليات خلال السّنوات الأخيرة، إلى جانب قبُولها باختصاص مُعظم اللّجان التّعاقدية الأمميّة والاقليميّة، ممّا يعزّز مكانتها كطرف فاعل في منظومة حقوق الإنسان العالمية. ▪ وحرصًا على ملائمة القوانين مع مقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، تم احداث اللجنة الوطنية لملائمة النصوص القانونية مع الدستور والمعايير الدولية التي تتولى ضبط خارطة النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الانسان التي تتطلب الملائمة وتقديم مقترحات في الغرض. ▪ مشاركة تونس في الحدث رفيع المستوى **"حقوق الانسان 75"** الذي نظّمته المفوّضيّة السّامية للأمم المتّحدة لحقوق الانسان، يومي 11 و12 ديسمبر 2023 بجنيف، من خلال اتّخاذ جملة من التّعهّدات الوطنيّة لتعزيز منظومة حقوق الانسان. ❖ **الحقوق المخولة لضحايا الإتّجار بالأشخاص** ▪ يتمتع **ضحايا الإتّجار** بالأشخاص بعدة حقوق ومساعدات مع **الأخذ بعين الاعتبار سن الضحايا وجنسهم وحاجياتهم الخصوصية**:	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- تقديم المساعدة الطبية اللازمة لضمان التعافي الجسدي والنفساني، مع مجانية العلاج بالمؤسسات الاستشفائية العمومية. - مواصلة العمل **بالآلية الوطنية لإحالة الضحايا** من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص التي تتيح التّعرف على ضحايا الإتّجار وكشف هويتهم ومرافقتهم وتوجيههم إلى الخدمات والحماية المناسبة لاحتياجاتهم ووضعياتهم والتّكفل بهم. ❖ **الأطفال المهاجرون:** ▪ عدم التمييز في **القانون التونسي بين الطفل التونسي والطفل الأجنبي** إذ يتمتّع جميعهم بنفس الحقوق وتدابير الحماية ذاتها والنّفاذ لجميع الخدمات المتاحة والمضمونة بالدستور التونسي والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكولاتها ومجلة حماية الطفل. ▪ تعزيز سلك مندوبي حماية الطفولة من خلال انتداب **40 مندوب جديد خلال سنة 2025** وذلك لدعم تدخلاتهم الحمائية ومنها التدخل في مجال التعهّد بالأطفال المهاجرين ▪ إطلاق **الرقم الأخضر 192** المخصّص لتقبّل الإشعارات الموجّهة لمندوبي حماية الطفولة بمختلف ولايات الجمهوريّة بخصوص وضعيّات الأطفال الضحايا والمهدّدين على مدار ساعات اليوم وكامل أيّام الأسبوع وذلك **منذ شهر جوان سنة 2024**. ▪ تدريب 120 مهنيا من اخصائيين نفسانيين واجتماعيين على استعمال **الدليل المرجعي لإعادة إدماج الأطفال العائدين من مناطق النزاع** وعلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم (سنة 2023).	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تدريب الأعوان الميدانيين العاملين بالمعهد الوطني للإحصاء لإجراء **المسح العنقودي متعدّد المؤشرات لسنة 2023**، الذي مكّن من تحيين 183مؤشراً يخص وضع الأم والطفل، بما في ذلك 33 مؤشراً يتعلق بأهداف التنمية المستدامة(SDGS) وذلك لتوجيه السياسات الوطنية. ▪ مواصلة أشغال **اللجنة الفنية للأطفال المنتزعين** المحدثة في إطار الحفاظ على مصلحة الطفل الفضلى وحماية الأسر المهاجرة من خلال دراسة الوضعيات الواردة بتقارير الملحقين الاجتماعيين. ▪ إصدار الأمر عدد 426 لسنة 2025 المؤرخ في 2 أكتوبر 2025 المتعلق بإسناد **منحة عائلية بعنوان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة**، وانطلاق صرف الدفعة الأولى من المنح في ديسمبر 2025 بمفعول رجعي. ▪ نشر "**الخارطة الوطنية لخدمات الوقاية والحماية الموجّهة للأطفال**" التي أعدّها مرصد الاعلام والتكوين والتوثيق حول حماية حقوق الطفل (جانفي 2026). ▪ تنظيم ورشة عمل بتاريخ 07 جويلية 2023، حول **"حماية حقوق الأطفال المهاجرين"** في إطار متابعة تنفيذ الاتّفاق العالمي للهجرة. ❖ **حماية المرأة ضحية العنف** ▪ توفير المساعدة الاجتماعية والصحية والنفسية الضرورية لضحايا العنف وفقا لمقتضيات القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة الصادر سنة 2017. ▪ مساهمة تونس في **إعداد استراتيجية هيئة الأمم المتّحدة للمرأة** للفترة 2027-2030، تتضمن مقترحات وتوصيات عملية لفائدة المرأة عموما والمرأة المهاجرة خصوصا.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ مساهمة تونس في إبداء الرأي حول اتفاقية الاتحاد الافريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات لسنة 2025. ❖ تنظيم العمل المنزلي في إطار تطبيق قانون تنظيم العمل المنزلي لسنة 2021، بما يضمن الحق في العمل اللائق دون تمييز، مع احترام الكرامة الإنسانية لعاملات وعمّال المنازل طبقا للدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، تم اصدار النصوص التطبيقية التالية: ▪ أمر عدد 330 لسنة 2022 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022 الذي يحدّد نماذج عقد العمل المنزلي وشروط تسليمه، ▪ أمر عدد 287 لسنة 2023 المؤرخ في 29 أوت 2023 الذي يحدّد قائمة المهن (الأنشطة) التي يعتبر القائم بها "عاملاً منزلياً" المشمول بحماية القانون، ▪ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 جويلية 2023 بين وزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الداخلية يحدد شروط وإجراءات **منح تأشيرة العمل للعامل المنزلي الأجنبي**. وينظّم عملية تجنيد وتوظيف العمال المنزليين من الخارج عبر مكاتب معتمدة. ❖ الحق في عدم التمييز وعدم التعرض للتعذيب يضمن الدستور التونسي **(الفصل 25) الحق في عدم التعرض للتعذيب** أو غيره، حيث تحمي الدولة كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد من التعذيب المعنوي والمادي، ولا تسقط جريمة التعذيب بالتقادم.	
	الهدف 14: تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	العمل على مراجعة الخارطة القنصلية من طرف وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لتحسين الانتشار القنصلي من خلال فتح مكاتب قنصلية جديدة حسب كثافة التواجد التونسي وإحداث قاعة عمليات لمتابعة أوضاع التونسيين بالخارج والدعم بالآليات الحديثة حتى تكون سندا في التسيير.	
	الهدف 15: تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية ❖ **الخدمات الصحية** ▪ **الحق في الصحة مكفول بالدستور التونسي:** ينص الفصل **43** من الدستور على أن الصحة حق لكل انسان، كما تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن وتوفير الامكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية. ▪ **القانون عدد 63 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالتنظيم الصحي** ينص على حق كل شخص في حماية صحته في أحسن الظروف الممكنة، ويحث الهياكل والمؤسسات الصحية العمومية والخاصة على أن تعمل في ظروف تضمن الحقوق الأساسية للذات البشرية وسلامة المرضى الذين يلجؤون إلى خدمتها. ▪ **نظام العلاج في إطار اتفاقيات ثنائية خاصة مع بعض الدول الأجنبية:** يضمن اتفاق التعاون الممضى بين وزارة الصحة التونسية ونظيرتها البولونية في 05 ماي 1996 للأطراف المتعاقدة مبدأ المعاملة بالمثل والمساعدة الطبية المجانية في المستشفيات العمومية في حالة المرض لفئات محدّدة بالاتّفاق أثناء اقامتهم بالبلد المضيّف. ▪ **التغطية الصحية:** أبرمت تونس **23 اتفاقية ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي** (21 منها نافذة و2 بصدد المصادقة)، ويجري العمل على إبرام مزيد من الاتفاقيات مع دول أخرى.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	■ مواصلة **برنامج تكوين المكوّنين في مجال صحّة المهاجرين** وتأمين دورات تكوينية لفائدة حوالي 200 إطار من مهنيّي الصحة العاملين بالمناطق التي تشهد تمركزا لعدد كبير من المهاجرين، والعاملين بمكاتب المراقبة الصحية الحدودية، لتعزيز قدراتهم في مجال تقصي الأمراض المعدية والوبائيات. ■ مواصلة تعهّد **وحدة "إنجاد" للطب الاستعجالي الشرعي** بالنساء والأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية من التونسيين والمهاجرين. ■ مواصلة **دعم المستشفيات بالمناطق الحدودية** وبالمناطق ذات التّمركز العالي للمهاجرين بالتجهيزات الطبية. ■ تنظيم **جملة من القوافل الصحية** بالمناطق التي تشهد تمركزا عاليا للمهاجرين وخاصة المناطق الداخلية بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر التونسي والمنظمة الدولية للهجرة والسلط المحلية والجهوية، وتأمين عيادات **طبية في جملة من الاختصاصات** وخاصة الأمراض المعدية والصحة الجنسية والانجابية والصحة العقلية وتقديم جملة من الأنشطة التوعوية والتحسيسية والتثقيفية. ■ توقيع اتفاق تعاون بين بعثة المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الصحة بهدف تأطير طبيعة المساعدات والاحاطة التي يمكن توفيرها في إطار متابعة الوضع الصحي ومكافحة انتشار الأوبئة في مواقع تمركز المهاجرين غير النظاميين. ■ إقرار **مبدأ عدم التمييز في المعاملة في مجال الوقاية من الأمراض السارية** أو معالجتها وفقا للقانون عدد 71 المؤرخ في 27 جويلية 1992 المتعلق بالأمراض السارية كما تمّ تنقيحه سنة 2007 (الفصل 1). ■ ينص **القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة** الصادر سنة 2017 على توفير المساعدة الاجتماعية والصحية والنفسية الضرورية لضحايا العنف.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ يتمتّع ضحايا التمييز العنصري بموجب **القانون الأساسي الصادر سنة 2018 والمتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري** بالإحاطة الصحية والنفسية والاجتماعية المناسبة لطبيعة التمييز العنصري الممارس ضدهم بما يكفل أمنهم وسلامتهم وحرمتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم. ❖ الخدمات الاجتماعية ▪ العمل بالتنسيق مع المصالح والهياكل المعنية على توفير المساعدة الاجتماعية الضرورية لضحايا الإتّجار بالأشخاص لتيسير إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية. ▪ مواصلة عمل مراكز إيواء وقبول وتوجيه النساء ضحايا العنف في عدد من الجهات، وتقديم خدمات تساعدهن على إعادة التأهيل كالإنصات والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية بالإضافة إلى التوجيه القانوني والمرافقة القضائية والإدماج الاجتماعي. ▪ مواصلة تمكين المهاجرين الذين يتم توجيههم إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية من مختلف الخدمات الأساسية سواء فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية أو الاحاطة الاجتماعية والتعهد النفسي والإيواء الظرفي بمراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي إلى حين تسوية وضعياتهم بالتنسيق مع الأطراف المعنية. ▪ تعزيز الإحاطة وتكثيف المساعدات الاجتماعية والصحية والنفسية اللّازمة لكافّة المهاجرين واللّاجئين من الدول الإفريقية وذلك عبر منظمة الهلال الأحمر التونسي ومختلف شركائها (مارس 2023). ❖ التعليم والتكوين المهني ▪ إلزامية التعليم إلى سن السادسة عشر مكفول بالدستور التونسي (الفصل 44)، كما تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي والذي ينص على مبدإ عدم التمييز. ▪ مواصلة العمل ببعض الإجراءات الاستثنائية الميّسرة لعملية إدماج التلاميذ التونسيين العائدين من الخارج والتلاميذ الأجانب بالمؤسّسات التربوية العمومية والخاصة التونسية: - تمتّع التلميذ الأجنبي، إثر اختبار تحديد المستوى، بجميع الحقوق المترتّبة عن الالتحاق بمؤسسة تربوية تونسية دون استثناء. - ترشّح التلاميذ الأجانب إلى مختلف المناظرات والامتحانات الوطنية. ▪ إدماج **التلاميذ التونسيين العائدين من الخارج والتلاميذ الأجانب في المؤسسات التربوية** التي تدرّس وفق البرامج التربوية الأجنبية: - مدرسة تونس الدولية وهي مؤسسة تربوية عمومية تمّ إحداثها وفق الأمر عدد 1042 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999. - المؤسسات التربوية الخاصة التي تدّرس وفق برامج تربوية أجنبية. - المدرسة الإيطالية والمدرسة الكندية والمدرسة العربية. ▪ يتمتّع التلاميذ الأجانب والتونسيون العائدون من الخارج، المرسّمون بالمؤسسات التربوية التونسية بمختلف خدمات الاصغاء والمرافقة والتّعهد النفسي في إطار تنفيذ برنامج العمل الاجتماعي المدرسي بالشراكة بين وزارات الشؤون الاجتماعية والصحّة والتربية. ❖ **تشغيل الأجانب بتونس**	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ يضبط المشرع التونسي شروط تشغيل اليد العاملة الأجنبية بتونس مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة مع البلدان الأجنبية والأحكام القانونية الخاصة. ▪ يتولّى **متفقدو الشغل** القيام بحملات لمراقبة شروط تشغيل الأجانب بالبلاد التونسية مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة بين الجمهورية التونسية والبلدان الأجنبية والأحكام القانونية الخاصة.	
	الهدف 16: تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين صادق مجلس نواب الشعب، بتاريخ 13 ماي 2025 على **القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على الاتفاق بين تونس و إيطاليا حول الاعتراف المتبادل برخص السياقة بغاية الاستبدال**، والذي يهدف إلى مزيد الإحاطة بمصالح التونسيين المقيمين بالخارج وتيسير اندماجهم، من خلال استعمال واستبدال رخص السياقة بين البلدين دون الحاجة إلى اختبارات إضافية، وضمان حماية المعطيات الشخصية وفق المعايير الأوروبية. ❖ **الاحاطة بالتونسيين المقيمين بالخارج والحفاظ على الهوية** يواصل ديوان التونسيين بالخارج تنفيذ برامج التأطير والرعاية الاجتماعية والثقافية لفائدة المهاجرين وعائلاتهم في بلدان الاستقبال وتقديم الدعم اللاّزم للحفاظ على هويّتهم الوطنية وحقوقهم والدفاع عن مصالحهم مع تيسير اندماجهم الفاعل والإيجابي في مجتمعات الإقامة من خلال: ▪ **الرعاية الاجتماعية الموجّهة للجالية التونسية بالخارج:** - دعم شبكة ملحقين اجتماعيين بالخارج لتغطي نسبة 90 % من التونسيين المقيمين بالخارج وتدعيمهم بأعوان محليين بالخارج للقيام بمهامهم.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- إحداث واعادة تهيئة 12 مركز اجتماعيا وثقافيا "دار التونسي" بأهم المدن والدول ذات الكثافة المجهرية، وتؤمّن هذه الفضاءات أنشطة ثقافية ورياضية وتربوية قانونية ونفسية وخدمات استماع ومرافقة. ▪ **الإحاطة الثقافية الموجهة للجالية التونسية بالخارج:** - الرحلات الاستطلاعية والدراسية لفائدة الأجيال الجديدة من أطفال وشباب وكبار السن والمتقاعدين إلى تونس ويتكفّل الديوان بمصاريف التّنقل والإقامة لزيارة المواقع الأثرية والثقافية والمهرجانات. - إبرام اتفاقية شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج ومعهد بورقيبة للّغات الحية منذ سنة 2019 لتأمين دورات منتظمة للغة العربية لفائدة أبناء التونسيين المقيمين بالخارج الراغبين في تعزيز قدراتهم اللغوية وربطهم بالهوية التونسية. ويتكفّل الديوان بنسبة 70 %من معلوم الدراسة. - تنظيم الجامعة الصيفية لفائدة الشباب التونسي المقيم بالخارج من طرف ديوان التونسيين بالخارج بالشراكة مع معهد بورقيبة للغات الحية مع تكفل الديوان بالإقامة وتذاكر الأكل للمسجّلين. - تنظيم المصائف للأطفال والشباب خلال العودة الصيفية وتشتمل على برامج تربوية وترفيهية وثقافية واستطلاعية. - تنظيم الدروس الصيفية في اللّغة العربية لفائدة الأطفال العائدين لقضاء العطلة الصيفية بتونس ممن تتراوح أعمارهم بين 9 و 14سنة.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- مواصلة تنفيذ برنامج تعليم اللّغة العربية بأوروبا وغيرها من البلدان غير الناطقة باللغة العربية من قبل إطار تربوي مختص بالمراكز الاجتماعية والثقافية (دور التونسي). وإنجاز عديد الأنشطة الثقافية والتربوية والرياضية لفائدة التونسيين ببلدان الإقامة (ورشات عمل موجّهة للشباب والمرأة، الاحتفال بالمناسبات الدينية والوطنية...). - تخصيص خدمة الرقم الأخضر 80100227 لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج من طرف ديوان التونسيين بالخارج. ❖ **الأجانب في تونس** ■ يكفل الدستور التونسي حرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية. ■ المصادقة على جلّ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتي تتضمن أحكاما تحمي حرية الدين والمعتقد وحرية ممارسة الشعائر الدينية. ■ يضمن القانون التونسي حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها لكل شخص طبيعي، تونسي أو أجنبي مقيم في تونس. كما يضمن للجمعية حق إقامة الاجتماعات والتظاهرات والمؤتمرات وورشات العمل وجميع الأنشطة المدنية الأخرى (المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات). ■ تعمل وزارة الشباب والرياضة على تنفيذ مشروع الرياضة من أجل الإدماج بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، الذي يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الرياضة في تونس بين المهاجرين والتونسيين، ويولي أهمية خاصة للنساء والأطفال والفئات الهشة (فيفري 2023- جويلية 2025).	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تعمل وزارة الشؤون الثقافية على تنفيذ جملة من البرامج الرامية إلى إدماج التونسيين المقيمين بالخارج في الأنشطة الثقافية خاصة بالجهات التي تشهد تواجدا مكثفا للمهاجرين الوافدين من خلال تنظيم التظاهرات التثقيفية والتعليمية بعدد من المتاحف والمواقع الأثرية على غرار تظاهرة "**تراثنا يتقرّا ويتشاف**" (2025).	
	الهدف 17: القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على التّصورات العامّة عن الهجرة ❖ القضاء على التمييز العنصري ▪ صادقت تونس على عديد الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمنع التمييز العنصري: - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، - الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الميز العنصري والقضاء عليها، - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتكول الاختياري للاتفاقية. ▪ **اصدار القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أكتوبر 2018 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.** ▪ احداث **رقم أخضر على ذمة المهاجرين سنة 2023**، برئاسة الحكومة وبكل الوزارات المعنية على غرار وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشؤون الاجتماعية (المرصد الوطني للهجرة)، للإبلاغ عن كلّ تجاوز يقع في حقّ المهاجرين وتوجيههم للخدمات الخاصّة لتلبية	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	حاجيتهم، إلى جانب تشريك الهلال الأحمر التونسي كشريك رسمي ونقطة اتّصال أولى مع الحكومة التونسية لتسهيل التّدخل في الحالات التي قد تبدو معقّدة أو مستعجلة. ❖ المساواة بين الجنسين ▪ يكرّس الدستور التونسي القضاء على **جميع أشكال التمييز بين الجنسين** وضمان تكافؤ الفرص بينهما وخاصّة في الانتفاع بفرص العمل والقضاء على العنف ضد المرأة كإحدى أبرز مظاهر التمييز ضدها. ▪ المصادقة على مجمل **الاتفاقيات الدولية التي تكرس المساواة بين الجنسين**. ▪ إصدار **القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017** المتعلق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة. ▪ تكريس **قانون الشغل مبدأ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين** من خلال التنصيص في مجلة الشغل على مبدأ عدم التمييز بين الرجل والمرأة في تطبيق أحكام المجلة والتي تغطي كافة جوانب الشغل كالانتداب والتأجير وظروف العمل وفسخ عقد الشغل. ▪ تحرص **مصالح الادارة العامة لتفقدية الشغل** عند القيام بمهامها على تطبيق الاتفاقيتين الأساسيتين عدد 100 وعدد 111 على العملة الأجانب بشأن المساواة في الأجر وعدم التمييز في الاستخدام والمهنة وتمتيعهم بكامل حقوقهم الأساسية في العمل على غرار العملة المحليين.	
	الهدف 22: إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة	-يتم حاليا العمل على ابرام اتفاقيات جديدة في مجال الضمان

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	تسعى الدولة التونسية من خلال **الاتفاقيات الدولية الثنائية للضمان الاجتماعي** إلى تدعيم التعاون الدولي في مجال التغطية عموما ومع البلدان التي يتواجد فيها التونسيون بصفة خاصة. وتغطي هذه الاتفاقيات المنافع الأساسية التي تخوّلها أنظمة الضمان الاجتماعي كالتأمين على المرض والمنح العائلية والجرايات وحوادث الشغل والأمراض المهنية. ❖ **حماية حقوق العمال المهاجرين في إطار الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف** ▪ المصادقة على جل المواثيق واتفاقيات العمل الدولية التي كرّست الحق في الضمان الاجتماعي. ▪ التوقيع على **اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي** سنة 1992. ▪ إبرام عدّة **اتفاقيات دولية ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي** (23 اتفاقية منها 21 نافذة و2 بصدد المصادقة) مع أهم البلدان الأوروبية المشغّلة لليد العاملة التونسية (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا، بلجيكيا، هولندا، لوكسمبورغ، النمسا، البرتغال، التشيك، بلغاريا، سويسرا، تركيا، صربيا، كندا والكيبيك) وبعض البلدان العربية خاصة المغاربية (المغرب، الجزائر، ليبيا، موريتانيا ومصر) وتمت مؤخّرا: - المصادقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين تونس وصربيا في 17 ماي 2022. - المصادقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين تونس وكندا: 18 نوفمبر 2022. - المصادقة على مذكرة التفاهم في مجال الضمان الاجتماعي بين تونس ومقاطعة كيبيك في 15 أوت 2023. - التوقيع على مشروع اتفاقية بالأحرف الأولى في مجال الضمان الاجتماعي بين تونس وموريتانيا سنة 2024،	الاجتماعي مع دول مستقبلة لليد العاملة التونسية. -يتم العمل على مراجعة الاتفاقيات المبرمة بصورة منتظمة بما يتلاءم مع المستجدات التي قد تطرأ على الصعيد الوطني والدولي.

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- بصدد التفاوض لإتمام إجراءات المصادقة على مشروع اتفاقية الضمان الاجتماعي بين تونس ورومانيا. - تواصل اجتماعات اللجان المشتركة مع كل من الجزائر 2022 وإيطاليا سنة 2024. ▪ ابرام **اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي** سنة 1995 وصدور قرار المجلس الأوروبي المطبق للفصل 65 منها، والذي يمكّن مواطني البلدان المرتبطة باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمقيمين بصفة قانونية في إحدى دوله من جميع حقوقهم في مجال الضمان الاجتماعي. ❖ **حماية حقوق العمال المهاجرين في إطار الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي** ▪ مواصلة العمل **بنظام العملة التونسية بالخارج**: بمقتضى الأمر عدد 107 لسنة 1989 المؤرخ في 10 جانفي 1989. ▪ مواصلة العمل **بنظام التغطية الاجتماعية في إطار التعاون الفني** وفقا لمقتضيات الأمر عدد 1879 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007. ▪ مواصلة العمل **لتسوية فترات عدم المباشرة الخاصة** وفق مقتضيات القانون عدد 16 لسنة 2003 المؤرخ في 24 فيفري 2003. ▪ مواصلة **العمل بالنظام الخاص للتغطية الصحية** لفائدة ممثلي الدولة التونسية بالخارج من خلال الأمر المؤرخ في 16 مارس 1992 والذي تمّ تنقيحه سنة 2009. ▪ مواصلة التعاون بين **المعهد الوطني الفيدرالي للمساعدة الإيطالي** INCA وديوان التونسيين بالخارج للتعهّد بملفات المتقاعدين التونسيين المقيمين بإيطاليا وفرنسا: يتولّى الديوان قبول الملفات المتعلّقة	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	بجرايات التقاعد والشيخوخة وجرايات العجز وكذلك جرايات الأرامل، وإيداعها لدى المعهد الذي يتكفّل بدراسة ومتابعتها وإجابة المعنيين بالأمر باعتباره مؤسّسة معترف بها من قبل وزارة العمل الايطالية.	
المحور الثالث: الحد من الهجرة غير النظامية	**الهدف 2: تقليص الدو افع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي** العمل على الحدّ من الهجرة غير المنظمة وانعكاساتها السلبية من خلال التشريع الجاري به العمل وتعزيز التعاون مع عديد الدول عبر توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعدّدة الأطراف جديدة ومراجعة بعض الاتفاقيات وإنجاز مشاريع تعاون دولي. وفي هذا السياق، تضمّن **البيان الختامي لأشغال الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي** بالجزائر من 2 إلى 4 ماي 2025 تحت عنوان "دور الإتحاد البرلماني في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، الثناء على الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة التونسية للحدّ من ظاهرة الهجرة غير النظامية. ويتم العمل على: ❖ تعزيز التعاون الدولي للحد من الهجرة غير النظامية: ▪ الانخراط في **برنامج التنمية المستدامة** (أجندة2030) : ساهمت تونس بشكل فعال في تحديد وبلورة أهداف التنمية المستدامة 2030، لاسيما من خلال تنظيم مشاورات وطنية واسعة والمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية خاصة ضمن "فريق العمل المفتوح" حول أهداف التنمية المستدامة. وقدّمت التقرير الوطني الطوعي الأول حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال شهر جويلية 2019 والثاني بمناسبة انعقاد المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة لسنة 2021. وتعمل حاليا على اعداد تقريرها الثالث لعرضه خلال سنة 2026.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تنفيذ مقتضيات **مذكرة التفاهم الممضاة بتاريخ 20 أكتوبر 2023 بين تونس و إيطاليا** المتعلقة بتخصيص 12.000 بطاقة إقامة غير موسمية على امتداد ثلاث سنوات لفائدة العمال التونسيين بإيطاليا، من خلال إمضاء البروتوكول التنفيذي حول التّصرف في تدفقات الهجرة بين تونس وإيطاليا في 04 مارس 2024. ▪ تنفيذ مقتضيات **مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية بين تونس والاتحاد الأوروبي 2023.** ▪ **تنفيذ خطة عمل مسار روما** التي تهدف الى تعزيز الحوار والتعاون بين دول شمال افريقيا ودول الاتحاد الأوروبي بهدف معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية بصفة شاملة ▪ إنجاز **مشروع UP-SHIFT** بالشراكة مع منظمة اليونيسيف مكتب تونس خلال السنوات 2024-2025، ويهدف إلى تشجيع الشباب على المبادرة وبعث المشاريع والانتصاب للحساب الخاص. ▪ إنجاز **مشروع :JEUN'ESS** وهو برنامج لدعم الشباب **EU4Youth**، تم تنفيذه بالشراكة مع منظمة العمل الدولية خلال السنوات 2024 -2025، ويهدف إلى خلق فرص جديدة لتشغيل الشباب والمساهمة في إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي والتضامني من خلال مقاربة التنمية المحلية. ▪ إنجاز **مشروع "حلمة"** بالتعاون مع إيطاليا، ويتم تنفيذه من قبل مع المنظمة الدولية للهجرة، ويهدف إلى تعزيز فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب الأكثر عرضة لمخاطر الهجرة غير النظامية، وتكوينهم في اختصاصات مهنية وحرفية مطلوبة في سوق الشغل ودعم التنمية المستدامة بمناطقهم (2020 – 2025). ▪ إنجاز **مشروع نبني NEBNI** الذي تم تنفيذه بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة خلال السنوات 2023 و2024 في أربع ولايات، ويهدف إلى تحسيس الشباب والأولياء بمخاطر الهجرة غير النظامية ومرافقة الشّباب في مجال بعث المشاريع.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ إنجاز مشروع **Cinéma aréna** الذي تم تنفيذه بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة سنة 2024 في ست ولايات، ويهدف إلى حماية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر خاصة الهجرة غير النظامية. ▪ إنجاز مشروع **Namad** الذي تم تنفيذه بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة سنة 2024 بست ولايات، ويهدف إلى تعزيز قدرات الشباب المستفيدين من هذا المشروع في مجالات المهارات الحياتية وآليات بعث المشاريع. ▪ إنجاز **برنامج Hub4africa** الذي تم تنفيذه بالتعاون مع المنظمة الألمانية BBW سنة 2023، ويهدف إلى المساهمة في الإدماج الاقتصادي للشباب. ▪ مواصلة إنجاز برامج شبابية ضمن محور **الإدماج الاقتصادي والمبادرة التشغيلية في إطار المشاركة في ندوة وزراء الشباب والرياضة للفرنكوفونية Confejes**، وذلك بهدف خلق مواطن شغل مستدامة لفائدة الشبان العاطلين عن العمل خاصة بالمناطق الريفية. ❖ **دعم الإطار القانوني الوطني للحد من الهجرة غير النظامية** ▪ صدور المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق **بالشركات الأهلية كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 3 لسنة 2025 المؤرخ في 2 أكتوبر 2025**، والتي تعدّ خيارا اقتصاديا وطنيا إستراتيجيا لتحقيق التنمية والتشغيل وفق جملة من المبادئ والقيم الانسانية ذات العلاقة بالعمل الجماعي التشاركي والعدالة الاجتماعية وتوزيع عادل للثروة ، وللغرض تم تبسيط قواعد التأسيس والمشاركة والتسيير وإقرار عدد من الامتيازات الجبائية والتحفيزية لفائدتها. ▪ صدور **القانون عدد 18 لسنة 2025 المؤرخ في 22 ديسمبر 2025 المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممّن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية.** ويشمل شروطًا لضمان	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	استفادة المستحقّين فعليًا، مثل التسجيل بمكاتب التشغيل وعدم الانتفاع بإجراءات التسوية السابقة أو الحصول على قروض استثنائية. ▪ مراجعة **القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 جانفي 2019 المحدث لبرنامج الأمان الاجتماعي** الذي يهدف إلى المساهمة في التّوقيّ من الفقر والحدّ منه والارتداد إليه وتوارثه وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير ظروف العيش الكريم للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والنهوض بها، إلى جانب تأمين إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي. ويشمل القانون الأجانب المقيمين بصفة قانونية بالبلاد التونسية وذلك على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ومراعاة الاتفاقيات الدولية في هذا المجال. ▪ مواصلة العمل **ببرنامج مدرسة الفرصة الثانية** المحدث بمقتضى الأمر الحكومي عدد 57 لسنة 2021 والهادف إلى تقديم الدعم للمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة والمنقطعين عن الدراسة عبر تمكينهم إما من العودة إلى المدرسة ودراسة برامج منظّرة على البرامج الرسمية أو متابعة تكوين مهني، وذلك بهدف تأهيلهم وإدماجهم في سوق الشغل. ▪ المصادقة على **"الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035"** بتاريخ 07 ماي 2024، التي تهدف إلى إدماج الشباب في سوق الشغل، وتطوير فرص العمل، وتقليص البطالة بين الفئات العمرية الشابة وتشجيع الكفاءات الوطنية على البقاء في تونس والمساهمة في التنمية. ▪ الانطلاق في تركيز **تطبيقة إلكترونية تمنح الشباب امتيازات تفاضلية في الحصول على الخدمات jeune C** بهدف تسهيل حياتهم اليومية والسماح لهم بالاستفادة من الامتيازات الممكنة في عدة مجالات.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ إنجاز مشروع **"فاعلات"** خلال سنة 2023، ويهدف إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لشباب المناطق الداخلية والحدودية. ▪ المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي عبر مشروع **"تونس الإبداعية 2.0"** لحماية الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الهجرة غير النظامية من خلال إحداث فرص عمل في قطاع الصناعات التقليدية، وإعادة إدماج التونسيين العائدين، إضافة إلى توفير الدعم للتونسيين المقيمين بالخارج للمساهمة في تطوير قطاع الصناعات التقليدية والتصميم والموضة. ❖ **استشراف تحديات الهجرة في سياق التغيرات المناخية والبيئية:** في إطار استشراف تونس للتغيرات المناخية والبيئية التي قد تتسبب في مغادرة الأشخاص لمقرّ اقامتهم المعتاد، وسعيا للتوقّي من الآثار السلبية وضمان تثبيت المواطنين في مناطقهم الاصلية، تمت: ▪ مصادقة تونس على **اتفاقية إعلان كمبالا الخاص بتغير المناخ (2023)**. ▪ مشاركة تونس في **أشغال المنتدى الافريقي السابع حول الهجرة** تحت عنوان **"معالجة تأثير تغير المناخ على التنقل البشري في إفريقيا: وضع استراتيجيات للتكيف وبناء مجتمعات قادرة على الصمود"** أكتوبر 2022. ▪ مشاركة تونس في **قمة المناخ في إفريقيا** التي تهدف إلى التوسع القاري لإعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ (04 إلى 06 سبتمبر 2023). ▪ مشاركة تونس في **أشغال المؤتمر التقني الرسمي للدول قبل انعقاد قمة المناخ في إفريقيا (ACS) من أجل التوسع القاري لإعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغيّر المناخ KDMECCA-AFRICA** المنعقد في أوت 2023.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تنظيم **الدورة السادسة من المنتدى السنوي للمرصد الوطني للهجرة حول موضوع "الهجرة والتنقل البشري في سياق تغيّر المناخ" بتاريخ 19 ديسمبر 2024** بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، بهدف استشراف الحلول لمعالجة التغيرات المناخية والحد من تأثيراتها السلبية على الحراك السكاني. ▪ مشاركة تونس في أشغال **الدورة العادية 38 لمؤتمر الاتحاد الافريقي حول رؤية تونس للسبل الكفيلة بالتعاطي مع التحديات الأمنية والاقتصادية والمناخية والبيئية والمالية الماثلة أمام القارة الافريقية** (أفريل 2025). ▪ مشاركة تونس في **قمّة المناخ بهدف تفعيل العدالة المناخية وتيسير النفاذ إلى التمويل المناخي وإعداد المساهمة المحدّدة وطنيا (CDN)** للفترة 2025-2035. ▪ تنظيم ندوة حول " **التحديات التي تعترض تونس في مواجهة تغير المناخ والتلوّث البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وسبل تعزيز دور الديبلوماسية التونسية لمعاضدة الجهود الوطنية في هذا المجال**" (نوفمبر 2025). ▪ إدماج محور **الهجرة والتنقل البشري في وثيقة المساهمات المحددة وطنياً CDN3.0** التي أعدتها وزارة البيئة. ▪ المشاركة في **الدورة 114** لمجلس المنظمة الدولية للهجرة حول " **تأثير تغير المناخ على التنقل البشري" (نوفمبر 2023).**	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	الهدف 8: إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين ❖ **الاتفاقيات الدولية والاقليمية والثنائية المصادق عليها:** ▪ الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لسنة 1974 (SOLAS) المصادق عليها بالقانون عدد 22 لسنة 1980. ▪ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 (UNCLOS) صادقت عليها تونس في 22 فيفري 1985. ▪ تنفيذ الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار SAR لسنة 1979 التي صادقت عليها تونس في 25 ماي 1998 من خلال: ▪ صدور المرسوم **عدد 181 لسنة 2024** في 5 أفريل 2024 المتعلق **بتنظيم البحث والإنقاذ البحريين**. ▪ إحداث **المركز الوطني لتنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري**، لمراقبة السواحل التابعة لوزارة الدفاع المسؤولة عن تعزيز فعالية البحث وخدمات الإنقاذ في البحر وتنسيق العمليات. ▪ إحداث **ثلاثة مراكز فرعية للبحث والانقاذ تابعة للمصلحة الوطنية لخفر السواحل**. ▪ إنجاز النسخة الاولى من تمرين البحث والإنقاذ البحريين "**بحرآمن 24**" في ماي 2024 ▪ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (صادقت عليه تونس بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 2003 المؤرخ في 21 جانفي 2003). ❖ **متابعة ملف المفقودين:**	-ستتم إضافة 4 مراكز فرعية أخرى «تابعة للإدارة العامة للحرس الوطني» (الفصل 5). -يتمّ العمل على تدعيم الوحدات البحرية للديوانة بمعدات كشف وبتجهيزات حديثة ومتكاملة للمساعدة على الملاحة والاتصالات والارسال، تعتمد على أحدث التقنيات العالمية، بهدف **دعم قدرات المراقبة البحرية، وتحسين نجاعة التدخل، والمساهمة في حماية الأرواح البشرية بالبحر**.

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ اختتام أشغال **اللّجنة المكلفة بمتابعة ملف المفقودين من جرّاء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية وضبط تركيبتها وطرق سيرها**، المحدثة بمقتضى قرار وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 04 جوان2015 والقرار المتمّم له المؤرّخ في 29 جويلية 2015، ويجري العمل حاليا **على تركيزلجنة جديدة** صلب وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج **لمتابعة ملف المفقودين التونسيين جراء عمليات الهجرة غير النظامية** ومواصلة التعاون العملياتي مع السلطات الإيطالية للبحث في مصير المفقودين. ▪ مواصلة تسخير **وزارتي الداخلية والدّفاع الوطني والوحدات البحرية الديوانية** كل الامكانيات اللوجستية اللازمة والمجهودات لإحباط محاولات الهجرة غير النظامية **وإنقاذ أرواح الأشخاص المجتازين للحدود خلسة** وتقديم المساعدة لهم وحمايتهم من مختلف المخاطر. ▪ تخصيص **مقبرة بمدينة جرجيس أطلق عليها اسم "حديقة إفريقيا"** لدفن جثث المهاجرين الذين لقوا حتفهم عند محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا. ▪ العمل على دعم الوحدات البحرية التونسية في **مجال البحث والنجدة و انقاذ الأشخاص المفقودين في البحر** وفقا لما تنص عليه المواثيق الدولية لمجابهة العدد المتزايد لعمليات الإنقاذ وتحسين القدرات في هذا المجال وتلبية احتياجات من يتم إنقاذهم في البحر. ▪ التعاون مع القنصليات الأجنبية في خصوص **التعريف بهوية المتوفّين** حسب طلباتهم خاصة أن مصالح الدولة التونسية **تخزّن المعطيات الجينيّة** لضحايا الهجرة غير النظامية. ▪ يتم حاليا العمل على **تهيئة أقسام للطب الشرعي بولايات أخرى** على غرار صفاقس وقابس ودعمها بالتجهيزات والمعدات.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ استكمال المرحلة الثانية من **مشروع توحيد تقارير الطب الشرعي** لجمع بيانات ما بعد الوفاة وما قبل الوفاة عن المهاجرين المفقودين بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومشاركة وزارات الداخلية والعدل والبيئة (2022-2023) .	
	الهدف 9: تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين ❖ **تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين:** ▪ المصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين: - القانون الأساسي عدد 9 لسنة 2024 المؤرخ في 6 فيفري 2024 المتعلق **بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الالكترونية** المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001. - الأمر عدد 98 لسنة 2024 المؤرخ في 6 فيفري 2024 المتعلق بالمصادقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الالكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001. - الأمر عدد 99 لسنة 2024 المؤرخ في 2 فيفري 2024 المتعلق بتعين نقطة اتصال في مجال مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال وضبط مهامها. - اتفاقية "الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" التي تمت المصادقة عليها بموجب القانون عدد 63 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002، وعلى البروتوكولات الملحقة بها.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتّجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 (صادقت عليه تونس بمقتضى القانون عدد 5 لسنة 2003 المؤرخ في 21 جانفي 2003). - بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمّل لاتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (صادقت عليه تونس بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 2003 المؤرخ في 21 جانفي 2003). - الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار **SOLAS** صادقت عليها تونس بمقتضى القانون عدد 22 لسنة 1980 المؤرخ في 23 ماي 1980). - الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار **SAR** لسنة 1979 صادقت عليها تونس في 25ماي 1998. - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي صادقت عليها تونس بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 1985. - الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية التي تم امضاؤها في ديسمبر 2010 من قبل وزراء الداخلية والعدل العرب بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. - الميثاق الافريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية في إفريقيا المعروف بميثاق "لومي" الذي تم اعتماده خلال القمة الافريقية الاستثنائية المنعقدة في الطوغو بتاريخ 15 اكتوبر 2016. ▪ شدّد **القانون عدد 6 المؤرخ في 3 فيفري 2004** والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 المؤرخ في 14 ماي 1975 والمتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، العقوبات على كل من أرشد أو دبّر أو سهّل أو ساعد أو توسّط أو نظّم بأيّ وسيلة كانت، ولو دون مقابل، دخول شخص إلى التراب التونسي أو مغادرته خلسة سواء تمّ ذلك برا أو بحرا أو جوّا، من نقاط العبور أو من غيرها.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تحيين **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التّطرّف العنيف والإرهاب** 2023-2027. ▪ تعزيز منظومة "**سند2**" بالديوانة التونسية بتطبيقة **صفاء** (SAFA) المختصة في التسجيل والرقابة الحينية على حركات العربات المورّدة مؤقّتاً عبر المعابر الحدودية البريّة والبحرية، لضبط وضعيات السيّارات الأجنبية، وتتبّع المخالفات المرتبطة بشبكات التهريب، ودعم القدرات في التصدي للجريمة العابرة للحدود. ▪ تطوير "**محرك المخاطر** (Risk Engine):" اعتماد خوارزميات انتقاء آلي أكثر دقة لرصد التّهديدات الأمنية دون تعطيل حركة السفر النظامية من قبل مصالح الديوانة التونسية. ❖ **دعم التعاون اللوجستي والمعلوماتي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين:** ▪ احتضان تونس لفعاليات **الملتقى العربي الإقليمي للحد من تهريب المهاجرين وتعزيز مسارات الهجرة الآمنة والنظامية** من 21 ماي إلى 23 ماي 2024 بالشراكة بين وزارة الداخلية التونسية وجامعة **نايف** العربية للعلوم الأمنية وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة. ▪ المشاركة في **اجتماع الخبراء الإقليمي بشأن الدليل التشريعي لتنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو والقانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين**" الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال سنة 2025. ▪ مواصلة دعم **منظومة المراقبة الإلكترونية للحدود التونسية لمكافحة الإرهاب والتهريب** وتكوين العسكريين في المجال للتّمكن من التّعامل مع التقنيات العسكرية الحديثة. ▪ تنظيم **دورات تدريبية للأعوان المكلفين بحراسة الحدود** من أجل التعريف بظاهرة تهريب المهاجرين وكيفية الإحاطة بضحاياها.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ مواصلة القيام بأنشطة تحسيسية حول ترابط الهجرة غير النظامية بظاهرة تهريب المهاجرين.	
	الهدف 10: منع الإتّجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية ❖ **المصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتّصلة بمكافحة الإتّجار بالأشخاص** وخاصة الاتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولها الاختياري لمنع وقمع ومعاقبة الإتّجار بالأشخاص وخاصّة النساء والأطفال. ❖ **تطوير التشريع التونسي والآليات المتعلقة بمنع الإتّجار بالأشخاص ومكافحته:** ▪ القانون الأساسي عدد 61 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتّجار بالأشخاص ومكافحته: يهدف إلى منع كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرّض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال بمن في ذلك المهاجرين الوافدين على البلاد التونسية، إضافة إلى دعم التعاون الدولي في مجال مكافحة منع الإتّجار بالأشخاص في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية. ▪ القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017، المتعلق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة. ▪ تنظيم قطاع الوساطة في مجال التوظيف بالخارج للقضاء على التواجد الفوضوي لبعض المتدخلين بصفة غير قانونية من خلال إعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم ممارسة المؤسسات الخاصة لنشاط التوظيف بالخارج. ❖ **تطوير الإطار المؤسساتي لمكافحة الإتّجار بالأشخاص.** إحداث **الهيئة الوطنية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص** التي تواصل العمل على:	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ وضع **استراتيجية وطنية جديدة** تهدف إلى منع الإتّجار بالأشخاص ومكافحته واقتراح الآليات الكفيلة بتنفيذها. ▪ جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالإتّجار بالأشخاص لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز مهامها. ▪ تدعيم الإطار البشري وتوفير الدعم اللوجستي والتقني للهيئة الوطنية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص بما في ذلك الجانب المتعلق بالإحصائيات وتخصيص اعتمادات لذلك ضمن ميزانية وزارة العدل خلال سنتي 2024 و2025. ▪ تنظيم عدد هام من الدورات التكوينية الأساسية والمتخصصة الموجّهة لمختلف قضاة السلسلة الجزائية وممثلين عن المحاكم الابتدائية بمختلف ولايات الجمهورية التونسية إلى جانب تنظيم دورات تكوينية متعددة القطاعات ترتكز على الجوانب التطبيقية في مجالات مكافحة الإتّجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهياكل الوطنية المتداخلة خلال سنة 2025. ▪ إنجاز عديد من الأنشطة في إطار **رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الإتّجار بالأشخاص** ومعاضدة الجهود الوطنية في التّصدي لشبكات الإتّجار بالأشخاص وحماية حقوق الضحايا. ▪ تلقّي **الإشعارات حول شبهات عمليات الإتّجار بالأشخاص** وإحالتها على الجهات القضائية المختصة طبق القانون، علما وأن المنظمات الدولية هي المصدر الثاني للإشعارات التي تلقتها الهيئة خلال سنتي 2023 و2024، بعد المؤسسات الحكومية وهو ما يعكس نجاح الجهود الوطنية المبذولة في رفع الوعي بهذه الجرائم.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	وفي هذا الإطار، تم نشر العديد من القضايا حول جرائم الإتّجار بالأشخاص طبق أحكام القانون عدد 61 لسنة 2016 تعلقت بمتّهمين أجانب وتونسيين. وصدرت سنة 2024 **عدة أحكام بالإدانة ضد ما يزيد عن 60 شخص من بينهم أجانب وتونسيين**. ▪ وجّهت الهيئة الوطنية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص خلال سنة 2023 مطالب إلى هياكل وزارة المالية **لإعفاء أجانب من الخطايا القنصلية المترتّبة عن تجاوز مدة الإقامة المسموح بها لفائدة 41 ضحية اتّجار من الأجانب** والذين أعربوا عن رغبتهم في العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية. ▪ وضع خطّ أخضر لفائدة ضحايا الإتّجار بالأشخاص. ❖ **دعم الإمكانيات اللوجستية للحماية من الوقوع في شبكات الإتّجار بالأشخاص:** تعمل وزارات الدفاع الوطني والداخلية والديوانة التونسية على نجدة وإنقاذ المهاجرين غير النظاميين وهو إجراء ساهم في حمايتهم من الوقوع في شبكات الإتّجار بالأشخاص.	
	الهدف 11: إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة ▪ مواصلة العمل وفق **استراتيجية وطنية لتأمين الحدود** من قبل وزارة الدفاع الوطني التي تمّ التأشير عليها على مستوى رئاسة الجمهورية بتاريخ 15 ديسمبر 2017. وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية: الوقاية، المراقبة، الردّ وتطوير القدرات. ▪ تعمل وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج على **إرساء آليات تعاون مع دول الجوار على غرار الجزائر وليبيا** لتدعيم الجهود الرامية إلى حماية المنافذ الحدودية أمام توافد المهاجرين غير	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	النظاميين سواء على مستوى الحدود البحرية التي تمتد على مسافة 1300كلم على البحر الأبيض المتوسط أو على مستوى الحدود البرية التونسية مع غرب الجزائر وشرق ليبيا، وتحرص على أن يتم تسخير الامكانيات المادية واللوجستية والفنية في مجال تعزيز القدرات من قبل الدول الشريكة على غرار إيطاليا وسويسرا والدنمارك لفائدة هياكل الدولة وخاصة منها وزارة الداخلية. ▪ تدشين **مركزين للتّكوين المشترك في التصرّف المندمج في الحدود** بكل من نفطة ووادي الزرقاء خلال سنة 2023 وذلك بهدف تعزيز قدرات منتسبي الأسلاك الثلاثة من **ديوانة وأمن وطني وحرس وطني** وتلقّي تكوين مشترك يرمي إلى اكتساب المهارات الضرورية الخاصّة بالعمل الميداني على الحدود من خلال دورات تكوينية نموذجية. ▪ استمرار مصالح الديوانة التونسية في تنفيذ استراتيجية التّحوّل الرقمي 2025-2026 وتعميم "**الإضبارة الوحيدة**" والربط البيني مع شبكة تونس للتجارة لضمان سيادة البيانات وسرعة الإجراءات الحدودية. ▪ تركيز **تطبيقة "المسافر الذكي" موجّهة** للمسافرين بمن فيهم التونسيين المقيمين بالخارج. ▪ إطلاق **"البوابة الذّكية :(Smart Gate)** "تم تفعيل هذه المنصة الموحّدة التي تدمج خدمات المسافرين، وتحديداً خدمتي "رخصتي"و "أمتعتي" في نسختها المحدثة (صيف 2025). مكّنت هذه الآلية من رقمنة رخص الجولان والتصاريح بالأمتعة قبل الوصول، مما قلّص آجال الانتظار في النقاط الحدودية وعزّز انسيابية حركة المسافرين والتونسيين المقيمين بالخارج. ▪ تحديث **منظومة "المتعامل الاقتصادي المعتمد :(OEA)** "تمت رقمنة مسار إسناد هذه الصفة بالكامل وتوسيع قاعدة المنتفعين (202 مؤسسة إلى غاية شهر ديسمبر 2025)، مما ساهم في تسهيل المبادلات التجارية الآمنة وتقليص الاحتكاك المباشر في المعابر.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ احتضان تونس **للملتقى العربي الإقليمي للحد من تهريب المهاجرين وتعزيز مسارات الهجرة الآمنة والنظامية"** سنة 2024 ▪ احتضان تونس **"للمؤتمر السنوي السابع حول إدارة الحدود" سنة 2024** الذي جمع مختلف الوزارات والهياكل والوكالات المكلّفة بإدارة الحدود وحوكمتها على المستوى الدولي من أجل تمهيد الطريق لشراكات وتبادل الخبرات بين الدول والوكالات الأممية والتقنية لحوكمة أفضل للحدود البرية والبحرية والجوية ولمكافحة الجريمة العابرة للحدود وخاصة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين. ▪ **احتضان تونس للمؤتمر الثامن والأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب** يومي 04 و05 ديسمبر 2024 والذي مثّل فرصة للتنسيق والتعاون في شتى المجالات على غرار مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب.	
	الهدف 13: عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل ▪ يتم إيواء المهاجرين غير النظاميين الذين يتمّ انتشالهم من البحر من قبل السلطات التونسية المختصة **بمراكز إيواء وقتية** يشرف عليها الهلال الأحمر التونسي وذلك في حدود طاقة الاستيعاب، ويتمّ تقديم الخدمات الأساسية لفائدتهم. ▪ حرص وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج على تمكين مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس من الحصول على رخصة للتصرف في مقرات لإيواء المهاجرين الراغبين في العودة الطوعية خلال الفترة الزمنية المطلوبة لاستكمال ملفاتهم، وذلك نظرا لارتفاع كلفة الإقامة في الفنادق خاصة مع ارتفاع الطلب في صفوف المهاجرين.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تم **اقتراح تعميم شهادة العودة الطوعية** الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة بتونس على كافة الوحدات الأمنية لتفادي تعطيل الإجراءات بما في ذلك إيقاف المهاجرين وعدم الالتزام بمواعيد المغادرة وفقدان تذاكر الطيران. ▪ **إيواء المهاجرين بصفة ظرفية بمراكز الإحاطة والتّوجيه الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية (مراكز مفتوحة)** إلى حين تسوية وضعياتهم بالتنسيق مع الأطراف المعنية مع تمتيعهم بالخدمات الأساسية كالرعاية الصحية، والاحاطة الاجتماعية والتّعهد النفسي.	
	الهدف 21: التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجا مستداما يضمن الفصل 31 من الدستور التونسي حق العودة إلى أرض الوطن. ❖ **إعادة قبول التونسيين المقيمين بالخارج بصفة غير قانونية** ▪ تعمل تونس على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها من أجل إعادة قبول من ثبتت هويتهم التونسية وهم في وضع غير قانوني. ▪ **دعم التعاون مع عديد الدول وخاصة الأوروبية في مجال إعادة القبول**: تتضمن الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الهجرة (فرنسا وسويسرا وبلجيكا وألمانيا) بنودا تتعلّق **بإعادة قبول المهاجرين التونسيين المقيمين بصفة غير قانونية**. وتحدد هذه الاتفاقيات الاجراءات الواجب اتّباعها عند إعادة القبول بما يضمن عودة المهاجرين في ظروف تحفظ كرامتهم وذلك التزاما بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان. ❖ **إعادة إدماج المهاجرين التونسيين العائدين**	دعوة بعض الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي للانخراط في الآلية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي «**تونسنا**"، بهدف تنويع مصادر تمويل مشاريع العودة وإعطاء الفرصة لأكبر عدد ممكن من المهاجرين العائدين للانتفاع بخدمات هذه الآلية. - تركيز نظام مرجعي وطني موحّد للآلية يضمن التنسيق الأمثل بين مختلف البرامج الأوروبية للعودة الطوعية وإعادة الإدماج وذلك

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	دعم التعاون الدولي في مجال إعادة إدماج المهاجرين التونسيين العائدين: تتضمن الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الهجرة بنودا تتعلق بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين التونسيين العائدين وذلك عبر وضع آليات للغرض منها: ▪ **الآلية الفرنسية للعودة وإعادة إدماج المهاجرين العائدين بصفة طوعية**: تهدف هذه الآلية إلى التشجيع على العودة الطوعية للتونسيين المقيمين بفرنسا بصفة غير قانونية والراغبين في العودة من خلال تقديم مساعدات مالية لفائدتهم تمكنهم من بعث مشاريع صغيرة بما يساهم في إعادة إدماجهم داخل مجتمعاتهم الأصلية. ▪ **إبرام اتفاقية ثلاثية بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والوكالة التونسية للتكوين المهني والديوان الفرنسي للهجرة والادماج** في31 جانفي 2025 لتكوين وتنقل الشباب التونسي في قطاع النقل والخدمات اللوجستية بسوق الشغل الفرنسية (في إطار برنامج THAMM OFII الهادف إلى تعزيز الشركات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد لليد العاملة المؤهلة وتوفير فرص تشغيل بفرنسا في إطار الهجرة النظامية. ▪ **إحداث المركز التونسي الألماني للإعلام حول الهجرة والتشغيل والاندماج** سنة 2017: يعدّ هذا المركز فضاء مفتوحا لاستقبال طالبي الشغل والراغبين في العمل بألمانيا والعائدين إلى تونس والراغبين في الانتصاب للحساب الخاص. ▪ **مواصلة العمل بالآلية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي "تونسنا"**: تمّ احداث هذه الآلية صلب ديوان التونسيين بالخارج بهدف إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين	بهدف دعم ديمومتها ونجاعة تدخلها. -

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	التونسيين العائدين من بعض الدول الاوروبية **وتأمين مرافقتهم طيلة مسار العودة** وذلك بالشراكة مع الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. ▪ العمل على **بعث خلية إعادة إدماج وإحاطة نفسيّة واجتماعيّة** بالنسبة **لكبار السن العائدين بعد تجربة هجرة** من خلال التّنسيق مع الأطراف المتدخلة على غرار وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّن ووزارة الشّؤون الاجتماعية. ▪ تنفيذ عديد **المشاريع الثنائية ومتعددة الأطراف حول إعادة إدماج المهاجرين التونسيين العائدين بالتعاون مع الشركاء الدوليين** من ذلك: - **برنامج "إدماج"**: يعمل ديوان التونسيين بالخارج بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) على **تركيز نظام مرجعي وطني موحّد** في المجال، - **مشروع لدعم إدماج التونسيين العائدين وتعبئة التونسيين المقيمين بالخارج للمساهمة في قطاع الصناعات التقليدية** بتمويل من الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO والوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية AICS وبالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية وذلك في إطار **برنامج "إدماج: تونس وجهتنا".** ❖ **العودة الطوعية للمهاجرين المقيمين في الدولة التونسية:** تُكثّف تونس مساعيها الديبلوماسية مع دول منشأ المهاجرين وخصوصا دول إفريقيا جنوب الصحراء وبالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة لتأمين **عودة طوعية آمنة للمهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية**، في كنف احترام الذات البشرية وحقوق الانسان وذلك من خلال تنظيم جلسات عمل دورية بمعدل	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	اجتماع كل شهر مع المنظمة الدولية للهجرة بتونس وذلك لتقييم حصيلة القرارات التي يتم اتخاذها فيما يتعلق بتأمين عودة المهاجرين إلى بلدانهم ورصد الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك من أجل إيجاد حلول لها على غرار مسألة اثبات هويات أطفال المهاجرين المولودين في تونس وقد تم للغرض: ▪ **تسهيل عمليات المغادرة الطّوعية للمهاجرين الوافدين** على تونس في إطار منظّم وبالتنسيق المسبق مع السفارات والبعثات الديبلوماسية للدّول الإفريقية بتونس. ▪ المساعدة على **العودة الطوعية وإعادة الإدماج بالبلد الأصلي** بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة للمهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية بتونس بمن فيهم ضحايا الإتّجار الذين تجاوزوا مدة الاقامة المصرّح بها وإعفائهم من معاليم خطايا التأخير. ▪ **إعفاء المهاجرين المقيمين في تونس والراغبين في العودة الطوعية من دفع خطايا التأخير** المستوجبة بسبب تجاوز مدة الإقامة المسموح بها. ▪ شملت العودة الطوعية لسنة 2025، 27 بلدًا كوجهات، أمّنتها 22 رحلة شارتر و368 رحلة تجارية. وتم **تأمين عودة 8,853 مهاجرًا سنة 2025** إلى بلدانهم الأصلية في ظروف آمنة وكريمة، إضافة إلى **تمكين 103 من طالبي اللجوء واللاجئين من الاستفادة من إعادة التوطين في خمسة بلدان ثالثة.** ▪ تسجيل **زيادة بنسبة 18% في عدد المستفيدين من برنامج العودة الطوعية مقارنة بسنة 2024 (7250) وبنسبة 71% مقارنة بسنة 2023 (2557).**	
المحور الرابع:	**الهدف 19: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان**	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية	❖ **دعم مشاركة التونسيين بالخارج في الحياة السياسية:** ▪ **المشاركة في الانتخابات الوطنية**: تمثل المشاركة السياسية للتونسيين بالخارج جزءا هاما من المواطنة الضامنة لكافة الحقوق والواجبات، ويضمن الدستور التونسي الحق الانتخابي وحق الترشح للانتخابات الوطنية لفائدة التونسيين بالخارج. ▪ تركيز **لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب** خلال المدة النيابية 2023-2027 لمواكبة الإطار التشريعي المتعلق بالهجرة والتونسيين بالخارج والنظر في المشاريع والمقترحات والمسائل المتعلقة بشؤون التونسيين بالخارج والهجرة والعلاقات الخارجية والتعاون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. ❖ **الامتيازات الجبائية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج:** يمنح التشريع التونسي جملة من الامتيازات الجبائية لفائدة للتونسيين المقيمين بالخارج من خلال عدة نصوص: ▪ الأمر عدد 370 لسنة 2024 المؤرخ في 19 جوان 2024 بالرائد الرسمي، المتعلّق بضبط **امتيازات جبائيّة لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج وشروط وإجراءات منحها** تطبيقا لما جاء في مقتضيات قانون المالية لسنة 2024، الذي نص على إمكانية توريد سيارة كل 10 سنوات لكل تونسي مقيم بالخارج تجاوز عمره 18 سنة خلال السنتين السابقتين لتوريد السيارة. ▪ **قانون المالية لسنة 2026**: نص القانون في فصله 52 على **رقمنة خدمات المصالح الجبائية في اتجاه تيسير الإجراءات الإدارية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج** من خلال إعفائهم من الشروط الواردة في الفصل 109 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية المتعلقة باستخلاص معاليم الجولان.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ إطلاق **منظومة "إيفاء (IFAA) "صلب نظام "سندا"**: وهي منظومة للتصرف الآلي والمراقبة المستمرة لعمليات التوريد بالإعفاء الجبائي للعربات والأمتعة الشخصية بمناسبة تغيير الإقامة(FCR) ، مما يضمن حوكمة الإجراءات ويسرّع في إسداء الخدمات للتونسيين العائدين. ❖ **تعبئة التونسيين المقيمين بالخارج وتشجيعهم على الاستثمار في تونس:** يعتبر تشريك التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية أحد مقومات السياسة الخارجية التونسية، **باعتباره خيارًا استراتيجيا يعزّز إشعاع تونس، ويدعم ديبلوماسيتها الاقتصادية، ويكرّس مقاربة شاملة للهجرة ترتكز على التنمية المستدامة**. وفي هذا السياق، قامت تونس بتنظيم **ورشة عمل دولية** حول **"مساهمة الجاليات في دفع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة" في** ماي 2026 بإشراف مشترك **لوزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والمديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة**، وذلك بهدف تعزيز الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتكريس مساهمتهم الفاعلة في المجهود التنموي الوطني، **واختتمت ورشة العمل بتوصيات إستراتيجية رئيسية" توصيات تونس"** تمثل مساهمة مباشرة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتم عرضها خلال **المنتدى الدولي للهجرة والتنمية** الذي تم تنظيمه بكولومبيا في شهر سبتمبر 2025. كما تعمل على تكريس مقاربتها الشاملة من خلال: ▪ تعزيز **التنسيق بين البعثات الديبلوماسية والقنصلية والتونسيين المقيمين بالخارج** لضمان متابعة برامج التنمية واستفادتهم من مختلف المبادرات الوطنية إضافة إلى مرافقة المبادرات الاستثمارية. ▪ إدراج مكون **الهجرة** ضمن مخططات التنمية منذ المخطط الخماسي 2016 -2020.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	■ انخراط تونس في برنامج "**تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية في إفريقيا**" (2024-2028) الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في ستة بلدان إفريقية بهدف تعزيز قدراتها على دمج **تحويلات المهاجرين في الاستراتيجيات والمخططات الوطنية والقطاعية، وتحسين مساهمتها في التنمية المستدامة.** ■ انعقاد سلسلة من المجالس الوزارية خُصّصت للنظر في مراجعة قانون الاستثمار عدد 71 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016. ■ مواصلة العمل بالأمر عدد **4632 لسنة 2013 المؤرخ** في 18 نوفمبر 2013 حول شروط وطرق منح الامتيازات الجبائية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج في إطار إنجاز مشاريع أو المساهمة فيها. ■ **قانون المالية لسنة 2025**: نص الفصل 79 على تمتيع كل تونسي مقيم بالخارج عند إنجاز أو المساهمة في مشروع في القطاع الفلاحي بنظام جبائي تفاضلي بعنوان اقتناء التجهيزات الفلاحية وشاحنة واحدة مع الاعفاء من المعاليم الديوانية للتجهيزات الموردة التي ليس لها مثيل مصنوع محليا، والتسجيل بالمعلوم القار لعقود شراء الأراضي الفلاحية للمنتفعين بقروض عقارية. ■ **قانون المالية لسنة 2026:** تمت مراجعة الامتيازات الجبائية الممنوحة للتونسيين المقيمين بالخارج في إطار إنجاز مشاريع أو المساهمة فيها، حيث نص **الفصل 83** منه على **انتفاع التونسيين المقيمين بالخارج بامتياز جبائي بعنوان توريد أو اقتناء التجهيزات والمعدات وشاحنة واحدة تندرج تحت البند التعريفي 8704 الضرورية لإنجاز مشاريع أو التوسعة أو المساهمة في مشاريع** في إطار التشريع المتعلق بتشجيع الاستثمارات الجاري به العمل.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ ادراج **حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات الجديدة** في قانون المالية لسنة 2025: الاستثمار والتسويق في **القطاعات ذات القيمة المضافة** والصناعات الحديثة والطاقات المتجدّدة مع **منح امتيازات إضافية في المناطق الداخلية**. ▪ مواصلة تعزيز العمل **بالشباك الموحد للتونسيين بالخارج**. ▪ مواصلة تدعيم خدمات وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي "**FIPA-Tunisia**" لتوفير الدعم اللازم للمستثمرين الأجانب وتعزيز الاستثمار الأجنبي في تونس من خلال: - وضع استراتيجية تهدف إلى رفع مستوى الاستثمارات الأجنبية إلى نحو 4 مليارات دينار سنويًا بحلول 2030، عبر تسهيل الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال. - **إعداد دليل الاستثمار للتونسيين بالخارج** (**Investment Guide for Tunisians Living Abroad**) في جانفي 2024، ويتضمن معلومات أساسية حول الإجراءات المتعلقة بتحفيز الاستثمار. ▪ منظومة "**الفاتورة الإلكترونية (El Fatoora)**": الانطلاق في الربط مع منصة الفاتورة الإلكترونية ابتداءً من جانفي 2026، مما يضمن شفافية المعاملات المالية ومراقبة التحويلات، ويشجّع استثمارات التونسيين بالخارج عبر قنوات رسمية وشفافة تحميهم من الاستغلال المالي. ▪ المشاركة في **منتدى تونس العالمي** (**TGF**) المنعقد في باريس ولندن في شهر نوفمبر 2025 والذي يهدف إلى تعزيز مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في الشأن الاقتصادي والتنمية. ▪ برنامج تسريع الأعمال مع مؤسسة "**the dot Landing**" لدعم أصحاب المشاريع من التونسيين بالخارج من خلال تسهيل تأسيس الشركات وتقديم دعم مكثّف على مدى أربعة أشهر.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ تنظيم تظاهرة " **أسبوع الباب المفتوح لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج** "من قبل **وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية** من 14 إلى 18 جويلية 2025، بهدف مزيد التعريف بمناخ وفرص الاستثمار لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج واطلاعهم على الامتيازات المتاحة لمشاريعهم، إضافة إلى توضيح الجوانب القانونية والفنية والإدارية المرتبطة بإحداث **مشاريع فلاحية في تونس.** ▪ **توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والهيئة التونسية للاستثمار بتاريخ** 18 ديسمبر 2025 وذلك في مجال التأطير والإحاطة لفائدة المرأة التونسية المقيمة بالخارج بهدف تشجيعها على الاستثمار في تونس. ▪ **التشجيع على إحداث الشركات الناشئة** من خلال: - قانون المالية لسنة 2024: يشجّع على تمويل المؤسسات الناشئة الذي نقّح الفصل 3 من القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسّسات الناشئة. - قانون المالية لسنة 2025 تضمّن أحكاما تشجّع على إحداث المؤسّسات الناشئة من خلال **إحداث خطوط تمويل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل** لإسناد قروض مساهمة دون فائدة وقروض متوسّطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما فيها المؤسسات الناشئة في قطاع الفلاحة والصيد البحري. - قانون المالية لسنة 2026: دعم تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة حيث عدّل الفصل 85 منه الآجال الواردة بقانون المالية لسنة 2025. - مواصلة العمل بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 1 لسنة 2019 المؤرخ في 5 فيفري 2019 المتعلق بحسابات المؤسسة الناشئة بالعُملة الأجنبية.	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ **تشجيع التمويل التشاركي من خلال:** - القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 المتعلق **بقانون المالية لسنة 2025** حيث نص الفصل 78 منه على طرح الضريبة على المداخيل أو الأرباح المعاد استثمارها عن طريق منصات التمويل التشاركي، وأضاف الفصل 57 منه قسم فرعي خامس عنوانه منصات التمويل التشاركي. ▪ **مشاريع التعاون الدولي:** - مشروع "Mobi-TRE" الذي يصنف الهجرة كمورد لتحفيز المهاجر على الاستثمار والتنمية ويُؤكد في محوره الأساسي "**حاجتي بيك**" على المساهمة في التنمية الاقتصادية والجهوية من خلال تحفيز التونسيين المقيمين بالخارج على الاستثمار بجهاتهم الأصلية. - مشروع "ويدو إفريقيا" لدعم وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي تنفّذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في تونس وعدد من الدول الإفريقية يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال وإحداث مواطن شغل. - مشروع " Perspectives " انطلق منذ سنة 2024 يهدف إلى تعزيز دور التونسيين المقيمين بسويسرا في التنمية، حيث تم إنجاز 13 مشروعا في عدة جهات من تونس في مجالات الفلاحة والابتكار والصناعة.	
	الهدف 20: تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع و أكثر أمانا و أقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين	-بصدد برمجة حملة تحسيسية مع الشركة التونسية للملاحة من خلال

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ منظومة **"الفاتورة الإلكترونية** (El Fatoora): "الانطلاق في الربط مع منصة الفاتورة الإلكترونية ابتداءً من جانفي 2026، مما يضمن شفافية المعاملات المالية ومراقبة التحويلات، ويشجّع استثمارات التونسيين بالخارج عبر قنوات رسمية وشفّافة تحميهم من الاستغلال المالي. ▪ إمضاء **اتفاقية ثلاثية بين البنك المركزي التونسي والشركة التونسية للبنك وبنك تونس الخارجي** في 23 أفريل 2025 لتسهيل النفاذ إلى الخدمات المالية الحديثة من خلال دعم **تطبيقة Tunicash** والتعريف بخدماتها لدى الفئة المستهدفة عبر القافلة الصيفية والتدريب الميداني. وتمكّن هذه التطبيقة التونسيين في فرنسا من تحويل الأموال لعائلاتهم بطريقة سريعة وبسيطة وآمنة وبكلفة منخفضة، وتساهم في التقليص من التحويلات غير الرسمية ودعم الإدماج الاقتصادي. ▪ العمل على **تطوير محتوى خاص بخدمة Tunicash** من خلال إعادة تصميم العلامة التجارية، والترويج لهذه الخدمة لدى الفئة المستهدفة. ▪ صدور **منشور البنك المركزي التونسي عدد 12 بتاريخ 9 أكتوبر 2025 المتعلق بإجراءات إيداع ومعالجة مطالب الترخيص المتعلقة بعمليات الصرف عن بعد** الذي أحدث منصة فرص التصدير (exop.bct.gov.tn) لعمليات الإيداع والمعالجة عن بعد لكل مطالب الترخيص المتعلّقة بعمليات الصرف التي تخضع لترخيص البنك المركزي التونسي وكذلك الحصول على القرارات ذات العلاقة. ▪ مواصلة تقديم **المرافقة والدعم الفني لإدراج وحدات تدريبية حول التحويلات المالية عبر** الحدود في برامج التثقيف المالي والتنقل الحالية، وفي هذا الصدد تم تنظيم قافلة التثقيف المالي يوم 29 أفريل 2025 من طرف مرصد الاندماج المالي تحت شعار **"الثقافة المالية تحلّك باب في كل ثنيّة"**.	**اصدار دليل التثقيف المالي** حول وسائل وحوافز الاستثمار، وتدريب أعوان الاستقبال بديوان التونسيين بالخارج. -برمجة إدماج محتوى الدليل في منصة **الأكاديميّة التونسيّة للشمول المالي ATIF** -يتم تحديث المحتوى وترجمته إلى اللهجة التونسية، وتنظيم قافلة -برمجة **إدماج محتوى مُتطوَّر للتثقيف المالي ومنصة فرص التصدير (EXOP) في الشباك الموحد للتونسيين المقيمين بالخارج.** -تيسير الوصول إلى المعلومات من خلال **تطوير محامل إعلامية واضحة ومتعددة اللغات ويسهل الولوج حول الأدوات المالية**

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ دعم تطوير **آليات تحفيز لاستخدام القنوات الرسمية والرقمية للتحويلات المالية عبر الحدود** من قبل التونسيين بالخارج من خلال تنظيم قافلة وحملة بالتعاون مع الشركة التونسية للنقل والمطارات، وديوان التونسيين بالخارج والاجتماعات الجهوية مع التونسيين العائدين لرفع مستوى الوعي بأهمية استخدام القنوات الرسمية للتحويلات المالية. ▪ تيسير الوصول إلى المعلومات من خلال **تطوير محامل إعلامية واضحة ومتعدّدة اللغات ويسهل الولوج إليها حول الأدوات المالية (FinTech)** في تونس (التسعير والرسوم والإجراءات والتوافق مع معايير سلامة البيانات، وحماية المعلومات المالية للمستخدمين) **Tunicash**. ▪ **توقيع اتفاقيات شراكة** بين ديوان التونسيين بالخارج وبنوك تونسية بهدف تقريب الخدمات البنكية من التونسيين المقيمين بالخارج وتقليص كلفة التحويلات المالية، فضلا عن تشجيعهم على الاستثمار في وطنهم من ذلك **اتفاق شراكة إستراتيجية بين البنك الوطني الفلاحي وديوان التونسيين بالخارج من خلال توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسستين لتدعيم الخدمات الموجّهة للتونسيين المقيمين بالخارج ضمن رؤية مشتركة لدعم التنمية الوطنية.** - نظم ديوان التونسيين بالخارج بالشراكة مع البنك الوطني الفلاحي (BNA) سلسلة ندوات إقليمية خلال صيف 2025 تحت شعار **"استثمر خبرتك... وشارك في تنمية جهتك" و"تحديث الرؤى من أجل مستقبل واعد"**، لتعزيز الاستثمار المباشر للتونسيين المقيمين بالخارج، وتسهيل الخدمات البنكية والديوانية، وعرض الامتيازات المالية . ▪ إطلاق باقة **"أنا تونسي (Pack Ena Tounsi)** "هي عرض مالي شامل يقدّمه البريد التونسي خصيصاً للتونسيين المقيمين بالخارج لتسهيل معاملاتهم المالية.	**(FinTech) في تونس** (التسعير، الرسوم والإجراءات، والتوافق مع معايير سلامة البيانات، وحماية المعلومات المالية للمستخدمين) **Tunicash**. - يستعدّ البنك المركزي التونسي لإطلاق " نسخة جديدة من **منصة الاستثمار بالعملة الصعبة لفائدة غير المقيمين في تونس invest.bct.gov.tn/Fichinvest** - إمكانية إصدار **سندات الجالية** (Diaspora Bonds)، والتي ستُستخدم أموالها في تمويل المؤسسات المحلية ومشاريع البنية التحتية، - برمجة **تصميم منتجات ادّخار جديدة مصمّمة خصّيصًا للتونسيين بالخارج.**

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
المحور الخامس: تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة	**الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقا للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية** يشكّل التعاون الدولي والشراكات العالمية في مجال الهجرة أحد مرتكزات السياسة الخارجية لتونس التي أعلنت سنة 2025 سنةً **لتعزيز العمل متعدّد الأطراف والانفتاح على الشراكات الدولية والأممية المستدامة.** ❖ **الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الهجرة مع عديد الدول** تهدف إلى تعزيز التّصرف التوافقي في الهجرة حتّى تكون رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التأكيد على حماية حقوق المهاجرين والعمل على الحدّ من الهجرة غير النظامية وانعكاساتها السلبية: ▪ اقرار اعتماد **محور التّصرف في الهجرة والتنقل كأحد أولويات التعاون بين تونس والاتحاد والأوروبي** وذلك في إطار البرمجة متعددة السنوات للتعاون بين الطرفين للفترة 2021-2027. ▪ إبرام **مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي** بتاريخ 16 جويلية 2023 وتتضمن هذه المذكرة عدد 5 محاور أساسية ويتعلق المحور الخامس بالهجرة والتنقل. ▪ مبادرة "**الشراكة من أجل المهارات**" **Partenariat pour les talents** تم في إطاره عقد **3** اجتماعات تقنية سنوية (2023-2024-2025)، وإعداد خارطة طريق مشتركة. ▪ إمضاء **مذكرة تفاهم مع الحكومة الإيطالية حول برنامج التعاون التونسي الإيطالي** للفترة 2021-2023 في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية وتعزيز الحماية والاندماج، لا سيما من خلال برامج التنمية الجهوية بالمناطق الداخلية حيث سيتم، في إطار تمشي تشاركي مع مختلف الأطراف المعنية، ضبط المشاريع التي من شأنها المساهمة في التنمية بالجهات والحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية. ❖ **دعم مبادرات التعاون الدولي في مجال الهجرة:**	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	يعتبر **مساررروما الذي انطلق بمبادرة تونسية إيطالية منذ سنة 2023** والذي تم الإعلان عنه في ختام مؤتمر روما المنعقد بتاريخ 23 جويلية 2023 **بمبادرة من سيادة رئيس الجمهورية التونسية** من أهم المبادرات التي تهدف الى الاتفاق على مواجهة تدفقات الهجرة غير النظامية **بصفة شاملة** مع التركيز على مجالات التنمية الاقتصادية في دول المنشأ والهجرة النظامية ومكافحة التهريب والحماية الإنسانية: **تمّ** خلال الاجتماع الثالث للجنة القيادة المنعقد سنة 2024، **تفعيل خطة العمل الخاصة بمساررروما وتكوين ثلاثة فرق عمل** قصد دراسة المشاريع التي سيتم اقتراحها من قبل الدول الأعضاء، والمتعلقة بمجالات: **الاقتصاد والتنمية، المناخ والطاقة والهجرة والأمن**. ❖ التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية المتدخّلة في مجال الهجرة: تم إعلان سنة 2025 سنةً **لتعزيز العمل متعدّد الأطراف والانفتاح على الشراكات الدولية والأممية المستدامة** وتؤكّد تونس تكريس هذا التوجّه من خلال مواصلة العمل مع مختلف المنظمات الإقليمية والدولية المتدخلة في لمجال (منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الاتحاد الافريقي، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، جامعة الدول العربية...) ويتجلى التعاون من خلال الانخراط والمساهمة في أطر التعاون الدولي غير الملزمة والمشاركة في **المسارات الإقليمية والدولية** ومختلف **التظاهرات والفعاليات** التي يتم تنظيمها في المجال وعبر المساهمة في تنفيذ عديد برامج ومشاريع التعاون الدولي المتصلة بالهجرة، من ذلك:	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	▪ الانخراط في **تحقيق أهداف الأجندة 2030 للتنمية المستدامة**: تولت تونس تقديم التقرير الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة (2019)، كما تولت اعداد تقريرها الوطني الطوعي الثاني (2021) الذي شمل الغاية 7 من الهدف 10، وهي بصدد اعداد تقريرها الثالث. ▪ الانخراط في تحقيق **أهداف الأجندة الإفريقية 2063.** ▪ المساهمة في **التقرير نصف مرحلي لإطار سياسة الهجرة في افريقيا (2018-2030).** ▪ المشاركة في أهم المسارات الدولية والإقليمية المتصلة بالهجرة من ذلك: عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللّجوء، مسار الرباط، مسار الخرطوم... ▪ **<u>المشاركة في المنتديات الدولية:</u>** - **الدورة 116 لمجلس المنظمة الدولية للهجرة** المنعقد بجنيف خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 10 ديسمبر 2025 والذي تم خلاله **تزكية ترشيح تونس من قبل المجموعة الإفريقية، لتولي منصب نائب الرئيس الأول لمجلس المنظمة الدولية للهجرة.** - **رئاسة مائدة مستديرة وزارية نظمتها المنظمة الدولية للهجرة، تحت عنوان "الهجرة في إفريقيا في مفترق الطرق: من التعاون إلى إيجاد الحلول"(ديسمبر 2025)** وذلك في إطار الاستعداد **لعقد الدورة 116 لمجلس المنظمة الدولية للهجرة.** - **أشغال القمة 15 للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية** (سبتمبر 2025). - **اللجنة المتخصّصة حول الهجرة واللجوء والنازحين داخليا المنبثقة عن مفوضية الاتحاد الافريقي المنعقدة بأديس أبابا من 10 إلى14 نوفمبر2025.**	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- **القمة الافريقية السابعة** المنعقدة في نوفمبر 2025 في إطار الجلسة المخصّصة لصياغة "مستقبل مزدهر مستدام لإفريقيا وأوروبا والشراكة من أجل الهجرة والتنقل". - **المؤتمر الوزاري الثاني لمسار الخرطوم في إطار مبادرة طريق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والقرن الإفريقي (أفريل 2025).** - **المؤتمر الدولي لاتفاقية الاعتراف بشهائد التعليم العالي 2023- 2025.** - **المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد خلال الفترة من 14 إلى 23 جويلية 2025** - أشغال **الدورة 115 لمجلس المنظمة الدولية للهجرة** بجنيف تحت عنوان "دعوة للعمل الدولي المشترك في مجال دعم مسارات الهجرة النظامية" (نوفمبر 2024). - مشاركة تونس من خلال ممثلين عن وزارة العدل من قضاة تحقيق وممثلي نيابة عمومية وقضاة الدوائر الحكمية وممثلين عن الهيئة الوطنية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص بانتظام وبصفة دورية وبوفود رفيعة المستوى، في مختلف الملتقيات والمؤتمرات والأنشطة الدولية والإقليمية والتمارين التطبيقية، وفي الدورات التكوينية في **مجال مكافحة الإتّجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين** بما يساهم في تعزيز التعاون القضائي الدولي والإقليمي في المجال من ضمنها **ست مشاركات دولية هامّة خلال السداسي الثاني من سنة 2024** في بعض الدول الأوروبية والمغرب العربي والشرق الأوسط. - **مؤتمر الانتربول العالمي السابع لمكافحة الإتّجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (2023).**	

المحاور	إجراءات وبرامج أنجزت أو قيد الإنجاز	برامج مستقبلية
	- المؤتمر الرفيع المستوى لشبكة الهجرة الأوروبية في إطار الرئاسة الاسبانية لمجلس الاتحاد الأوروبي حول موضوع " تشكيل مستقبل الهجرة القانونية في الاتحاد الأوروبي: أين نحن و أين نريد أن نذهب" (أكتوبر 2023).	